



وقفات مع كتاب
”صحيح البخاري“
أسطورة انتهت“
ومؤلفه

د سعيد إسماعيل صيني

وقفات مع كتاب
(صحيح البخاري أسطورة انتهت)

ومؤلفه

إعداد

د سعيد إسماعيل صيني

١٤٤٢هـ



قائمة المحتويات

٥.....	المقدمة
٦.....	إيجابيات الكتاب:
٦.....	منهج الحوار والمناقشة:
٨.....	ملاحظات على المناهج الرئيسة
٨.....	منهج عقلائي بحت يرفض النقل الشفوي:
١٠.....	منهج تعميم الأجزاء المحدودة على الكل:
١١.....	ادعاء تقديس رب العالمين، واحترام نبيه:
١٢.....	قلة الأدب مع نبي رب العالمين:
١٤.....	الطعن في عدالة الصحابة: (ص ٤٩ - ٥٢)
١٦.....	شتائم للسنة النبوية وعلومها وعلمائها
١٧.....	مخالفة الأوامر الربانية:
١٨.....	شتائم للسنة النبوية:
١٩.....	شتائم لعلم الرجال والأسانيد: (ص ٤٩)
٢٠.....	شتائم لعلماء المسلمين:
٢٠.....	شتائم خاصة لعلماء الحديث:
٢١.....	الاستهزاء بعلماء محددين:
٢٢.....	الانتقاء في نقل الأخبار والنصوص
٢٢.....	نقد المحدثين بعضهم لبعض:
٢٣.....	الاستشهاد بأذيال أعداء الإسلام:
٢٥.....	مفهوم العلم وعماد حسن:
٢٦.....	تكذيب الموثق وتصديق غير الموثق:
٢٨.....	الانتقاء في فهم النصوص
٣٠.....	أكذوبة السنة القاضية على القرآن:
٣٣.....	لماذا تأخر تدوين السنة النبوية:
٣٥.....	مصطلحات أصول الحديث
٣٥.....	مصطلح "حديث":
٣٨.....	علم أصول الحديث:
٣٨.....	مصطلح الصحابي:



٣٩	 مصطلح العدالة:
٣٩	 الخلاصة العامة
٤٠	 المراجع والهوامش



المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم النبيين، ورضي الله عن أصحابه البررة الميامين، وعن علماء المسلمين المخلصين.

يدفعني إلى كتابة هذه الوقفات مع كتاب الأستاذ رشيد إيلال المعنون "البخاري: أسطورة انتهت" نشر دار الوطن بالمغرب - أني لاحظت في ثنايا كتابه أنه يظهر الاحترام للقرآن الكريم ولنبي الإسلام محمد صلى الله عليه وسلم، فأتوسم أنه مسلم، ليس كافرًا يحقد على الإسلام، ولهذا أجد نفسي ملزمًا ببذل الجهد في نصح أخي في الإسلام وفي الإنسانية، وليس الكتاب إلا مثال لجهود أعداء الإسلام في محاربة الإسلام، بالتشكيك في السنة النبوية، واقتصار الاعتراف على القرآن الكريم، وإني لأعجب من تسميتهم بـ"القرآنيين"، فهم يدعون الاعتراف بالقرآن الكريم، ولكنهم في الحقيقة يعصون ما أمر الله به، فالله يأمرنا بقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [سورة النساء: ٥٩]، فهذه الفئة لا تقتصر على معصية الرسول، ولكن لا يعترفون بأوامره أصلاً.

ومن المعلوم عند المسلم الذي بلغ سن الرشد أن السنة النبوية هي من المصادر المقدسة في الإسلام التي تحدد مصيره في الحياة الأبدية، وأن صاحب السنة شخصية مقدسة عند المسلمين حقًا، وإني لأعجب أشد العجب ممن يدعون أن كيل ما يقارب المائة شتيمة قدرة لأعز الأشخاص والأشياء عند الآخرين، ولا سيما من مواطني البلد الواحد من حرية التعبير، أرجو أن يسأل المنادون بحرية التعبير والمدافعين عنه:

١- هل من حرية التعبير أن يشتم الآخرون أمه وأباه وزوجته وبناته، ويتهمهم في مصداقية كلامهم عن شرفهم؟

٢- ألا يدركون أن هذا الحد من الحرية ينشر الحقد بين مواطني البلد الواحد متعدد الانتماءات، ويُحَرِّض على الأعمال الإرهابية؟

إن الإنسان العاقل يرفض ذلك، ويدرك أن القوانين حتى اللادينية ترفض ذلك فضلاً عن التشريع الإسلامي. كما يدفعني إلى إعداد هذه الوقفات تحيين طلبه العلم من المؤامرات التي يحكيها أعداء الإسلام والحق والإنسانية، وقد لاحظت أن أكثر الذين يقعون فرائس سهلة لمثل هذه المؤامرات هم الذين يغرقون أنفسهم في الثقافة الغربية، دون تحصينها بالمعلومات الكافية عن دينهم الذي يحدد مصيرهم في الحياة الأبدية. والله وحده يعلم حقيقة نية المؤلف في تأليفه هذا الكتاب الذي يبدو من قراءته أنه يهدف إلى هدم الإسلام بالطعن في المصدر الثاني للإسلام.

وأسأل الله الرحمن الرحيم أن يهديه ومن يؤيده إلى الصواب، ويتوب عليهم ويغفر، إن كانت نيته سليمة، وإن كانت أخطاؤه المنهجية جسيمة في التعامل مع نبي الإسلام وسنته وعلماء المسلمين.



وأَسأل الله العظيم المتكبر الجبار إن لم تكن نيته سليمة - أن يكشف حقيقته ومن يؤيده، ويفضّحهم بين العالمين، وأن يُذيقهم المذلة والهوان في الدنيا قبل الآخرة، وأن يجعلهم عبرة لمن يعتبر، وذلك إذا كان ما كتبه للاستزاق بخدمة أعداء الإسلام لمحاربة الإسلام، أو كان ذيلًا لأعداء دين رب العالمين، ويلحق بهم أمثاله. ومما يلفت الانتباه أن المؤلف يُعبر بطريقة واضحة بالعربية عن حقه على السنة النبوية، والعلماء الذين جهدوا في خدمتها، ويعبر بلغة عربية جيدة عن منهجه الذي يقتصر على العقل البشري المحدود لمحاكمة النصوص المقدسة، كما يعبر عن منهجه المعكوس بلغة فصيحة؛ أي: تعميم النادر القليل على الكل الغزير.

إيجابيات الكتاب:

أولاً: يبدو واضحاً أن المؤلف بذل جهداً ملموساً لتأييد توجُّهه، وذلك بجمع الأخبار غير الموثقة في الغالب، وترجيحها على الأخبار الموثقة، وبترجيح الفهم الخاطئ على الفهم المصيب عند العقلاء والمختصين في الموضوع الذي يكتب فيه.

ثانياً: أوافق المؤلف في بعض النقاط التي طرحها، ومنها:

- (١) ميل كثير من المتخصصين في الدراسات الإسلامية إلى التردد، بدون تأمل كاف فيما يرددونه، ولا سيما في العصور المتأخرة.
- (٢) وجود أحاديث أو روايات يرفضها نقد المتن، ولكنها في العموم لا تُمثل إلا نسبة صغيرة.
- (٣) وجود ثناء مبالغ فيه لبعض العلماء، وإن كانت قليلة.
- (٤) خطأ الاستشهاد بـ "الإجماع" للتأييد أو الرفض.
- (٥) وجود أخطاء في فهم بعض النصوص المجردة عن سياقاتها المباشرة وغير المباشرة.

منهج الحوار والمناقشة:

من الواضح أن المؤلف لا يستقر على مبدأ محدد في استعمال الأدلة النقلية المقدسة وغير المقدسة، أو الأدلة العقلية، فهو ينتقي منها ما يؤيد انحرافه الفكري، ولهذا قررت الاستعانة بالأدلة الفطرية التي يدركها الطفل العاقل وعامة الناس، فضلاً عن المتخصصين.

وسأركز حوارياً معه على النقاط التالية:

- ١ - منهج المؤلف في تحكيم عقله في الحكم على مصداقية النصوص المقدسة والأخبار الماضية، وتعميم الأخطاء القليلة جداً على الصواب الغزير.
- ٢ - معصية الله فيما أمر بالإساءة إلى النبي الكريم، وأصحابه البررة، وكيل الشتائم والعبارات التي تخالف الآداب القرآنية للسنة، وعلومها وعلماء المسلمين بكثافة بارزة.
- ٣ - الحرص على نقل ما يؤيد خياله وحقه بتجاهل ما بذله علماء الأحاديث النبوية من جهود في الحفاظ على المصدر الثاني للإسلام، إلا أن يوردها للسخرية منها وشتمها وتحقيرها.



- ٤ - الحرص على ترجيح الفهم الخاطئ الذي يؤيده على الفهم المصيب الذي يعارضه، وإن كان الفهم الخاطئ يرتكز على القصور في الفهم، أو تحريف النص أو التزييف.
- ٥ - التعريف بالمصطلحات الرئيسة في علوم الحديث.
- ولتوفير جهد القراء سأزودهم باستعراض شامل للكتاب يغني عن قراءته، مسنودة بأمثلة موثقة بصفحاتها في الكتاب، بين قوسين بحرف "ص" ورقم الصفحة.
- وأسأل الله أن يتقبل هذا المجهود، وأن يبارك فيه، ويزهق به الباطل، ويحقق به الحق، ويهدي به الضالين، ويحصن به المهتدين، كما أسأله تعالى أن يُحسن مثوبة مَنْ يُسهم في نشره، وأن يجعله في ميزان حسناته يوم لا ينفع مال ولا بنون.

د سعيد إسماعيل صيني

www.saeedsieny.net

١ ربيع الثاني ١٤٤٢ هـ



ملاحظات على المناهج الرئيسية:

هناك ملاحظات منهجية، ومنها الخطيرة جدًّا، وهي تركز على تحكيم العقل البشري القاصر، وتعميم النزر النادر على الكثير الغزير.

منهج عقلائي بحث يرفض النقل الشفوي:

يعتقد المؤلف أن العقل البشري قادرٌ على أن يكون حكمًا يُميز بين الحق والباطل، دون حاجة إلى المعلومات الدقيقة والصحيحة الكافية، ويجهل أن وسائل إدراك الإنسان الخمسة للواقع ناقصة عند الإنسان، فهي تتمثل في حاسة البصر، والسمع، والشم، واللمس، والتذوق، ومن الحيوانات ما تفوقه فيها، يضاف إلى ذلك أن العقل لا قيمة له كبيرة حتى في حل المشكلات التي يواجهها الإنسان المحدودة يوميًّا، إذا لم يستعن بما ينقله من خبرات الآخرين، سواء أكانوا ممن عاشوا في الماضي (تراكم زمني)، أو في عصره (تراكم مكاني)، واطَّلَعَ على تجاربهم وخبراتهم.

وبعبارة أخرى، فإن الإنسان العاقل لا يستغني عن مصادر المعرفة الفطرية والنقلية، سواء تم نقلها شفويًّا، مثلاً عن أفراد أسرته في المنزل، أو قرأها مما هو متوفر كتابةً أو سمعها مسجلة، ولا يستغني عن المصادر العقلية التي يعتمد فيها على ما تُدرّكه حواسه الخمس في التعامل مع الواقع الذي يعيشه (تجاربه الشخصية)؛ (انظر مثلاً قواعد أساسية في البحث العلمي في الإنترنت، الفصل، الباب الأول)، ومع هذا فإن حاجته إلى المعلومات المنقولة أعظم، ويكفي أن يتأمل العاقل نفسه منذ مرحلة الولادة إلى أن يصبح إنساناً راشداً.

ولهذا فإن العقل غير مؤهل لإصدار الحكم في الغيبات، وهو أميل إلى الشُّطط في الحكم عندما لا تتوفر له المعلومات الصحيحة الكافية، فالاحتمال كبير لأن يصدر أحكاماً تتراوح بين ما يثير السخرية، وما يخرج من الملة إن كان مسلماً.

ويبدو أن المؤلف لعدم علمه بالحقيقة السابقة، وجهله بطريقة حفظ القرآن الكريم ووسائله - يتوهم أن الله حفظ القرآن الكريم فقط بجمعه في مجلد واحد في خلافة أبي بكر الصديق، وتوحيده في خلافة عثمان بن عفان، ولا يدري أن النقل الشفوي المتواتر عبر القراء والمختصين الثقات، وحلقات تحفيظه ومدارسه هو السند الأساس في حفظه عبر القرون، وذلك إضافة إلى الوسائل الأخرى التي سخرها رب العالمين، مثل فرض تلاوة أجزاء منه في الصلوات المفروضة، والحث على حفظه عن ظهر غيب، وعلى تلاوته بصورة مكثفة؛ (أصل التفسير، الفصل الأول).

فالمؤلف يرفض السنة النبوية التي نقلها العلماء شفويًّا من مختص إلى مختص آخر عبر القرون الأربعة عشر، حتى وصلتنا، ويرفض بعنف قيمة علوم الحديث وعلماء الحديث، ولا سيما سلسلة الأسانيد وما يرتبط بها، مثل علم الرجال، وعلم الجرح والتعديل، فيكذِّب نصوص الأحاديث النبوية، مستنداً إلى العقل البشري القاصر وغير المسنود بالمعرفة الكافية، ومستخدماً عقله مثلاً يرفض المؤلف الأحاديث النبوية الموثقة بالأسانيد؛ حيث يقول بأن "أحاديث فضل بعض من خلق الله تتعارض شكلاً ومضموناً، وبشكل أوضح ومستفز مع قوله تعالى في سورة



الحجرات: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ [الحجرات: ١٣]، فهو يسخر من الأحاديث التي تُفضِّل العرب وقريشًا، ويصفها بالأساطير؛ وذلك لأنها تفضلهم، ويبرر به القول بأن الأحاديث النبوية آفة وجنت على المسلمين.

ولا يدري المؤلف أن الله قد فضَّل في القرآن الكريم كثيرًا من عباده على آخرين، ومن ذلك تفضيله بني إسرائيل على العالمين؛ حيث يقول تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ [الجاثية: ١٦]، و﴿يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَلِّفُوا بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ أَلْفِ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [البقرة: ١٢٢].

والسؤال: لَمَّا كان المؤلف يتجاهل النقل الشفوي وأهمية السند ويرفضه، فقد رفض السنة النبوية، مقتصرًا على العقل القاصر؛ ليبرِّر شتائمهُ للمصدر الثاني للإسلام ولعلماء المسلمين الذين خدموه، هل سيطبق المنهج نفسه على كلام الله العزيز الجبار، كما فعل مع الأحاديث النبوية الموثقة بالسند؟ وهل سيتجرأ المؤلف ويطعن بـ"عقله" في مصداقية الآيات القرآنية التي لا يستوعبها؟ ثم لماذا هذا الحقد الدفين على العرب وقريش وبني هاشم، وأصحاب محمد عليه الصلاة والسلام؟

إن من لديه الحد الأدنى من الذكاء، يدرك أن التفضيل قد يكون وراثيًا، مثل: السلطة والمال والجاه والذكاء، ويترتب عليه تبعات ومسؤوليات تجاه من يتصف به نفسه، وتجاه الآخرين، ويحاسب الإنسان على حسن أو سوء استثماره، وقد يكون الفضل مكتسبًا يجنيه الإنسان بعرق جبينه وباجتهاده؛ أي: إنه غير موروث، وهذا الفضل والتميز هو المعيار المعتمد عند رب العالمين عند محاسبة عباده، ولا تدخل الصفات الموروثة في الميزان إلا إذا تساوت الميزات المكتسبة، فترجح كفة أحد الطرفين؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾ [الحجرات: ١٣].

وفات على المؤلف خطورة الاقتصار على المنهج العقلي في إثبات مصداقية الأخبار الماضية بالرواية الشفوية، فأنقل له تعليق أحد الذين اطلعوا على كتابه، وما تضمنه من سيل الأكاذيب والبهتان، والشتائم للسنة النبوية ولعلماء المسلمين.

يقول المعلق مستعملًا العقل البشري البحت، مستبعدًا التوثيق بالنقل الشفوي: يبدو واضحًا أن سلسلة نسب المؤلف إلى آدم عليه السلام، ليست خالصة، لقد اندسَّ فيها عرق إبليس أو أحد أعوانه من الشياطين.

وهذه الفرضية تنطبق على كل من يقتصر على العقل في تحديد مصداقية الأخبار الماضية، ويرفض النقل الشفوي للمعلومات عبر الأجيال المتعاقبة، ولا سيما إذا كانت طريقة النقل مقيدة بضوابط صارمة مناسبة للعلوم الإنسانية، ومثالها التأكد من كفاءة الناقل؛ من حيث درجة الأمانة في النقل (العدالة)؛ أي: درجة أدائه للفروض وتجنُّبه للمحرمات، ومن حيث قدراته العقلية، وعلى رأسها قوة الحفظ.



وأنا واثق أن المؤلف يرفض تطبيق منهجه هذا عليه هو شخصياً، وبصرف النظر عن وجود هذا الاحتمال أو عدمه، أنا شخصياً لا أوافق على تطبيق هذا المنهج في أي حالة من الحالات، فالعمدة في هذه المسألة هي سلسلة الرواة، ولا سيما الثقات؛ حيث ينقل والد المؤلف عن جده، وجده عن جده.

والسؤال: هل يدرك المؤلف خطورة ما يسجله في كتابه، وما يصدره من أحكام على الروايات الشفوية الموثقة ورواتها، ومن يعملون على الحفاظ على مصداقيتها وتنقيحها عبر القرون؟ إن كان يدرك، فهذا المنهج الذي يعتمد عليه يوشك أن يؤدي به إلى الكفر بالله؛ لأنه يبرر به الكفر بالمصدر الثاني لدين رب العالمين، وإن كان لا يدري، فالمصيبة أعظم.

وهل يدري أن منهجه هذا يعكس حقيقة موقفه من كتاب الله العزيز، وموقفه من النبي صلى الله عليه وسلم، فهو يستخدم التظاهر بتنزيه كتاب الله ونبيه الكريم؛ ليهجوا السنة النبوية وتدوينها، وهذا نفاق، والنفاق أشد من الكفر، فالاحتمال كبير أن المؤلف يتدرّع بإظهار الاحترام للنبي صلى الله عليه وسلم، عن طريق مهاجمة سنته الموثقة التي تمثل أقواله وأفعاله وتقريراته، وصفاته الخلقية والخلقية.

وهل يدرك المؤلف هذا الاحتمال، ويفهم ما يسجله في كتابه استناداً إلى عقله مع رفضه الروايات الشفوية؟ إن كان لا يدركها فكيف يتجرأ بمحاكمة السنة النبوية والعلوم التي تخدمها وعلماءها وهو لا يدري ماذا يحاكم؟
منهج تعميم الأجزاء المحدودة على الكل:

إن من لديه معلومات بدائية في مناهج البحث العلمي، ويخجل على نفسه، لا يعمم في أبحاث الدراسات الإنسانية إلا إذا كان تسعين في المائة - على الأقل - من الحقائق تؤيد فرضيته، (انظر مثلاً: قواعد أساسية في البحث العلمي ص ٦٩-٨٤)، أما المؤلف فمنهجه مبني على تعميم الأقل من واحد في المائة على الكل؛ أي يستعمل المنهج العلمي بعد قلب قواعده رأساً على عقب، وذلك إضافة إلى اقتصره على عقله فقط في الحكم على مصداقية الأخبار الماضية.

فمثلاً يعنون كتابه "صحيح البخاري نهاية أسطورة"؛ أي يحكم بأن ما يحتويه كتاب صحيح البخاري كله أسطورة؛ لأن نسبة ضئيلة جداً منه عليها ملاحظات، أو لا تقبل الصحة عنده.

والسؤال: هل قام المؤلف بقراءة صحيح البخاري كله، وأحصى الأخطاء فيه - حتى في حدود منهجه العقلي - فوجد أن معظم النصوص فيه خاطئة، ليوجه إليها شتائم، ويسخر منها ويطعن في مصداقيتها؟

فمن يقرأ الصحيح ونقد العلماء له، لا يجد سوى أخطاء محدودة جداً، بل إذا أحصيت جميع الأحاديث التي استشهد بها المؤلف، فإنها قليلة لا تتجاوز الأربعين حديثاً، حتى بدون استبعاد الأحاديث التي لم يفهمها أو حرّف معانيها، ولكن بعد استبعاد المكرر منها الذي حاول بها زيادة العدد، ومع هذا قام بتعميم هذه الكمية الضئيلة جداً على صحيح البخاري كله الذي يحتوي على أكثر من سبعة آلاف حديث، وحكم بفساد صحيح البخاري كله، فمن الواضح أن المؤلف بذل جهوداً مضنية، ليجد أكثر مما أثبتته في كتابه من الأحاديث المنتقدة، ولكنه فشل فاضطر إلى تكرار الاستشهاد ببعضها أكثر من مرة.



ولم يقف المؤلف عند هذا الحد من الانحراف في منهج البحث، ولكن تمادى وبني عليه حكمه على السنة النبوية، وبرر بها شتائم لها، ولمناهج تنقيتها وحفظها، ولعلماء المسلمين الذين جاهدوا عبر القرون في حفظها وتنقيتها، لا يدفعهم إلى ذلك سوى الذود عنها أمام هجمات أعداء الإسلام المستمرة إلى يومنا هذا، مستغلين أذناهم من خونة "المسلمين" الجاهزين لبيع شرفهم ودينهم لقاء دريهمات معدودة.

والسؤال: هل يجوز عقلاً وعلمياً أن نعمم النسبة المحدودة جداً على النسبة العظمى؟ ربما فات على المؤلف انحراف هذا المنهج بمائة وثمانين درجة عن القواعد العلمية والعقلية والفطرية، ولم يتخيل خطورته، فدعني أضرب له مثلاً محسوساً ينطلق من منهجه اقترحه أحد الباحثين.

قرأ أحد المفكرين هذه الشتائم التي تركز على تعميم الأخطاء التي لا تصل إلى الواحد من المائة على بقية كتب السنة، ومنها صحيح البخاري، فقال مطبقاً منهج المؤلف نفسه: إن هذا المنهج يفيد أن الموجود في أمعاء المؤلف يمثل كلة؛ أي: إن الجزء الصغير جداً في جسمه يمثل جسمه كله.

لا أشك أن المؤلف يرفض تطبيق منهجه هذا على نفسه، وأنا شخصياً بصرف النظر انطباق هذا التشبيه من عدمه، أؤيد المؤلف وأرفضه أيضاً، بل إن الطفل المدرك يرفضه أيضاً؛ لأنه يعرف أن المؤلف يتكون أيضاً من أجزاء أخرى، مثل الرأس والصدر واليدين والرجلين.

والسؤال: أي منطق هذا الذي يعمم نسبة أقل من واحد في المائة على صحيح البخاري كله، يرر بها تسمية صحيح البخاري كله بـ"أسطورة"؟

وهل يجوز للمسلم الذي بلغ سن الرشد أن يستخدم مثل هذا المنهج الذي اعتمده في الكتاب كله؛ لكي يطعن في مصداقية المصدر الثاني للإسلام الذي يضع الأحكام الشرعية العامة في القرآن في صورتها التطبيقية؟ وهل يؤدي المؤلف المسلم ما فرضه الله عليه من فروض، ويتجنب ما حرّمه في حياته اليومية؟ إذا كان يؤديها ويطبّقها، فمن أين عرف الصيغة التطبيقية لأداء الفروض والمحرمات؟ هل القرآن الكريم يعلمه ذلك؟ إذا كان يظن أن ما في القرآن كاف، فهو دليل قاطع على أنه مسلم بالاسم، فكيف يتجرأ على مناقشة المصدر المقدس الثاني في الإسلام؟

ومن أخذ المعلومات التطبيقية؟ من الفقيه؟ أو من كتب الفقه؟ فهل يعلم المؤلف أن كتب الفقه تعتمد على السنة النبوية التي يرفضها، فهي التي تُفصّل المجلد وتُعيد المطلق في كتاب الله؟

ادعاء تقديس رب العالمين واحترام نبيه:

متظاهراً بأنه يقلّدس الله وكلامه يقول المؤلف: وستعجب أيها القارئ من كلام هؤلاء الذين يُقدّمون على أنهم شيوخ وفقهاء ومحدثون وعلماء، الذين لا يتورعون عن أن ينسبوا لله ما لم يقله، ويقولون على الله ما لا يعلمون، ويقولون لك بكل وقاحة وجراءة على الله" (ص ٨١)، وفي موقع آخر يقول: إن القارئ "سيكتشف حقيقة مجموعة كبيرة من الأحاديث المسيئة إلى الإسلام ولني الإسلام، بل لرب العالمين داخل هذا الكتاب" (ص ١٤٩).



وعن النبي صلى الله عليه وسلم، يقول المؤلف مؤيداً قول عائشة: "فكل شمائله وأخلاقه صلى الله عليه وآله وسلم، كانت تطبيقاً عملياً للقرآن، بمعنى أنه كان بإمكان أي مطلع على القرآن أن يعرف شمائل المصطفى من خلال كلام الله (ص ٢٦)، ويقول في موضع آخر: إذا كان الحديث الذي يخرج من فم الرسول وأفعاله التي يقوم بها وتقريراته ديناً باعتباره الأسوة الحسنة لنا (ص ٤١).

فالمؤلف يظهر تقديسه للقرآن الكريم واحترامه للنبي صلى الله عليه وسلم، ولكن دعنا ننظر نوع هذا التقديس والاحترام في الفقرات التالية.

قلة الأدب مع نبي رب العالمين:

يعنون المؤلف لبعض الأحاديث المرفوضة عنده عقلاً بطريقة ربما تُعبّر عن مشاعره الحقيقية تجاه نبي رب العالمين، مع أنها تتسم بالبذاءة المبطنة فتحت عنوان "بخاريات" (ص ١٤٩-١٦٠)، يورد العناوين التالية: (١) "النبي البذيء" (٢)، و"الرسول يختلي بامرأة متزوجة وينام عندها وهي تغلي رأسه من القمل"، (٣)، و"الرسول يحاول الانتحار" (٤)، الرسول يُسحر فيهذي (٥)، ويعنون حديثاً ب"الرسول يصلي بدون وضوء، ويحتج بأن النوم من نواقض الوضوء"، (٦)، ويتهم النبي صلى الله عليه وسلم بأن سبابه مثل شتائمه الوقحة (٧)، كما يعنون حديثاً آخر ب"الشيطان يطعن رسول الله عند ولادته".

ولو كان المؤلف صادقاً في تبجيل النبي، لقدّم على الأقل لهذه العناوين بكلمة "تهمّة".

١ - يعنون المؤلف حديث ماعز وتوبته ب"الرسول البذيء"؛ لأن إحدى الروايات أوردت أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لماعز: "أنكته"، وذلك بعد محاولاته الملحّة لصرف ماعز عن الاعتراف الذي يترتب عليه عقوبة الرجم، وقد ضعّف كثير من المحدثين التفصيل المذكور في الرواية لوجود الاختلاف في تفاصيل الروايات المتعددة لقصة ماعز، ويضاف إلى ذلك وجود احتمال سقوط حرف الحاء بين الكاف والتاء سهواً من كلمة "أنكته"، وهو خطأ غير جذري.

٢ - ويعنون لزيارات النبي لأُم حرام ب"الرسول يختلي بامرأة متزوجة وينام عندها"، ويقول: يدخل على أم حرام، وهي امرأة أجنبية عنه، ويختلي بها في غيبة من زوجها، وينام عندها، وتقوم هي بغلي رأسه.

فالمؤلف رغم جرأته على نقد السنة النبوية، لا يعلم أن أمّ حرام كانت محرماً له، وليست أجنبية، حسب جميع الروايات، مع الاختلاف في التفاصيل، فهي إحدى خالاته من الرضاعة، أو خالة لأبيه أو لجدّه عبدالمطلب، فأم عبدالمطلب كانت من بني النجار في المدينة، كما يؤكد ذلك النووي.

٣ - وعن حديث حزن النبي لانقطاع الوحي فترة من الزمن، يقول المؤلف: "الرسول يحاول الانتحار"، والحديث الذي يرويه الثوري عن عروة عن عائشة، أم المؤمنين يفيد أنها قالت: وَفَتَرَ الْوَحْيَ فَتَرَةً حَتَّى حَزِنَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (فِيمَا بَلَغْنَا) حُزْنًا عَدَا مِنْهُ مِرَارًا؛ كَيْ يَتَرَدَّى مِنْ رُؤُوسِ شَوَاهِقِ الْجِبَالِ، فَكَلَّمَا أَوْفَى بِذُرُوءِ جَبَلٍ؛ لِكَيْ يُلْقِيَ مِنْهُ نَفْسَهُ تَبْدَى لَهُ جِبْرِيلُ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، إِنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ حَقًّا، فَيَسْكُنُ لِدَلِكْ جَأْشُهُ، وَتَقَرُّ نَفْسُهُ، فَيَرْجِعُ" (ص ١٤٩-١٥٠).



ومن يعرف شيئاً عن نقد المتن في أصول الحديث، يدرك بسهولة أن عبارة "فيما بلغنا"، لا يمكن صدورها من عائشة، فهي في غنى عن الرواية عن المجاهدين وتصديقهم، وترديد ما يقولون، ولا تروي إلا ما تشاهده وتسمعه من النبي صلى الله عليه وسلم؛ لأنها كانت تعايشه، ويفضي إليها بمحومه.

ولهذا لم تغب هذه الحقيقة عن العسقلاني الذي درس وشرح كتاب صحيح البخاري، فنبّه إلى أن الجزء الذي أورده الزهري بعد "فيما بلغنا"، هو من زيادات الزهري الذي لم يكن صحابياً، ويمكن الرجوع إلى الجوزي؛ حيث نبّه إلى ضعف أسانيد الروايات التي خلت من عبارة "لقد بلغنا"، والحديث الذي يؤكد أن أصعب يوم مر على النبي صلى الله عليه وسلم، هو ما لقيه يوم العقبة عندما عرض نفسه على ابن عبد يا ليل، فلم يُجبه في الطائف، وليس انقطاع الوحي فترة من الزمن، ولم يرد أنه رغب في الانتحار بسببه؛ (الجوزي، ص ١٢٣-١٢٧)، ويلاحظ أن جل الروايات العديدة وردت فيها عبارة "فيما بلغنا".

٤ - يبالغ المؤلف في التعليق على قصة سحر النبي صلى الله عليه وسلم، فقد ورد عن عائشة قولها: "سحر النبي صلى الله عليه وسلم، حتى إنه ليُخَيَّلَ إليه أنه يفعل الشيء وما فعله".

إن من يتأمل النص يجد أن أم المؤمنين تقول: "يُخَيَّلَ إليه أنه فعل الشيء ولم يفعله"، ومن المعلوم أن الله قد عصم أنبياءه ورسله من الخطأ في تبليغ رسالته، سواء أكانت وحياً مباشراً، أو إلهاماً، ولكن النبي صلى الله عليه وسلم من البشر قد يقع في الخطأ والنسيان في حياته اليومية كإنسان طبيعي، ومثاله أن يصلي ركعتين أو ثلاث بدلاً من أربع (الدرر السنية)، ومثاله أن تؤثر الغيرة الفطرية فيه، فيقف حائراً أمام تهمة أم المؤمنين حتى برّأها الله من فوق سبع سماوات: ﴿إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنْكُمْ لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَّكُم بَلْ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ لِكُلِّ امْرِئٍ مِّنْهُمْ مَا اكْتَسَبَ مِنَ الْإِثْمِ وَالَّذِي تَوَلَّى كِبْرَهُ مِنْهُمْ لَهُ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١١].

وهناك تصور خاطئ حول السحر وأثره، يهول من شأنه، فمن قرأ بعناية في الموضوع وتأمل الآيات القرآنية التي وردت فيه، يجد أن السحر في الغالب ليس سوى وسوسة جني يسلمه الساحر على المسحور، فيتخيل المسحور أشياء يعتمد أثرها على ردة فعل المسحور نفسه، فقد يكون التجاهل لقوة إرادته وعقلانيته وإيمانه، أو الاستجابة لضعفه ولكونه عاطفياً جداً عرضة للتوهمات، وقد يوسوس الجني للذين يتعامل معهم المسحور ليؤذوه شخصياً، أو بعض ممتلكاته، وقد يقوم بأذية المسحور مباشرة أو ممتلكاته.

وفي الحالتين تأتي أهمية التحصن على الأقل بالمعوذتين، وكثير من آيات القرآن الكريم والأدعية الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهذا واضح في أمر الله تعالى بالتعوذ بقوله تعالى: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ * مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ * وَمِنْ شَرِّ غَاسِقٍ إِذَا وَقَبَ * وَمِنْ شَرِّ النَّفَّاثَاتِ فِي الْعُقَدِ * وَمِنْ شَرِّ حَاسِدٍ إِذَا حَسَدَ﴾ [الفلق: ١ - ٥]، و ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ * مَلِكِ النَّاسِ * إِلَهِ النَّاسِ * مِنْ شَرِّ الْوَسْوَاسِ الْخَنَّاسِ * الَّذِي يُوَسْوِسُ فِي صُدُورِ النَّاسِ * مِنَ الْغِيَّةِ وَالنَّاسِ﴾ [الناس: ١ - ٦].

ومن سنن الكون أن إبليس وأعوانه من الجن والإنس، يحاربون المخلوقات المكلفة لتقودها إلى النار بشتى الوسائل، والسحر ليس إلا وسوسة إضافية مركزة يتفرغ لها جني، يجبره الساحر على القيام بها أو يقوم بها مستمتعاً بذلك، وقد يهديه الله، فيقلع عن ذلك بإرادته متحدياً تهديدات الساحر.



٥ - ويستشهد المؤلف بحديث يدعو فيه النبي صلى الله عليه وسلم: "اللهم فأبما مؤمن سببته، فاجعل ذلك له قرينة إليك يوم القيامة"، فيظن المؤلف أن "سب النبي" مثل شتائمهم، فيعلق: فالرسول كان أكثر الناس أدبًا، لكن عبّاد الأساطير يفضلون الإساءة لرسولنا الكريم على أن يطعن في أسطورة صحيح البخاري.

٦ - ويعنون حديثًا بـ"الرسول يصلي بدون وضوء، ويعلق "النوم من نواقض الوضوء"، ونص الحديث يفيد بأن النبي تَوَضَّأَ ثُمَّ قَامَ يُصَلِّي، فَصَلَّى ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَكْعَةً، ثُمَّ نَامَ حَتَّى نَفَخَ، فَخَرَجَ فَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ، فيعلق المؤلف: "وهو الشيء الذي يستحيل في حق نبينا، والمعلوم من ديننا كما هو متواتر عن نبينا أن النوم من نواقض الوضوء، فكيف يخالف الرسول أمرًا هو من جاء به، لكن العقول تتوقف، واحترام الرسول يتوقف عندما يتعلق الأمر برواية من روايات الكتاب المقدس؛ «صحيح البخاري».

والسؤال: هل يظن المؤلف أن نوم النبي عليه الصلاة والسلام مثل نومه؟ وهل أخبر أحد من الموجودين النبي بأن وضوءه قد فسد، ومع هذا قام فصلى بدون إعادة الوضوء؟ ومن أين عرف المؤلف أن النوم من نواقض الوضوء وأنه أمر تواتر عن نبينا؟ وما مصدره؟ هل كان موجودًا عندما أمر النبي بذلك؟ أو أن مصادره هي السنة النبوية التي يصفها بالأساطير؟

٧ - ويعنون لحديث "الشيطان يطعن رسول الله عند ولادته"، وبينها على قول النبي صلى الله عليه وسلم: ما من بني آدم مولود إلا يمسه الشيطان حين يولد، فيستهل صارخًا من مس الشيطان غير مريم وابنها، ويضيف إلى متن الحديث معنى من عنده، ويعلق عليه قائلاً: "فهذا الحديث يلحق مريم وابنها عيسى عليهما السلام بزمرة من لا يمسه الشيطان، بينما رسولنا الكريم كباقي البشر قد مسَّهم الشيطان".

لقد غفل المؤلف أن الله قد خص نبيه الكريم بميزات كثيرة، فهل وقف الأمر عند هذه الميزة؟ يضاف إلى ذلك أن التفاصيل تختلف عبر الروايات، فمنها ما يقتصر الاستثناء على عيسى عليه السلام، ومنها ما تضم أمه إليه، كما يلاحظ الاختلاف في موضع الطعن، فمنها ما يقول في جنبه، أو جنبيه، أو بطنه، أو في عينيه، وهذا يدل على ضعف الاستثناء، والتفاصيل عمومًا، وإن ثبت الجزء الأساس من الحديث.

والسؤال: من أين جاء المؤلف بهذه الزيادة في معنى الحديث؟ ألا يقول عقل المؤلف له أنه بهذا الاستنتاج يؤكد أن الشيطان قد مسَّه مسًّا قويًّا؛ لأنه إنسان عادي، والدليل على ذلك كتابه المحشو بالشتائم والإساءة إلى الإسلام ونبيه وأصحابه وعلمائه.

والسؤال الكبير: ألا يدل هذا الأسلوب في التعامل مع رسول رب العالمين أن المؤلف يتحایل بما يظهره من تبجيل للنبي ليسيء إليه بطريقة ملتوية، وخاصة أنه يطعن في مصداقية السنة النبوية بأكملها، وهي التي تمثل أقواله وأفعاله وتقريراته التي وثقها علماء الإسلام؟

الطعن في عدالة الصحابة: (ص ٤٩ - ٥٢):

يقول المؤلف: "إن علم الرجال يعني ببساطة أن المحدثين يستدلون على الحقيقة بالرجال، ويهتمون بمن قال أكثر مما قال، وهنا يحق لنا أن نسأل كل ذي عقل حصيف: هل كان الصحابة كلهم عدولًا وأتقياء، وعلى مرتبة



واحدة من العلم والإيمان، أم هم في الحقيقة أصناف وأنواع، يجب أخذ الحيطه والحذر عند الأخذ منهم وعندهم؟ ولك أن تعجب من رأي الصحابة "العدول كلهم" في بعضهم البعض، لكن من يستعمل عقله ولو مرة واحدة، ليقف على هاته الأكذوبة علم الرجال، ولمن يقدر الصحابة ما عليه إلا قراءة سورة التوبة التي يسميها البعض الفاضحة، فقد ورد فيها كثير من الانتقادات لهم، وأظهرت حقائق العديد منهم.

وفي الواقع لم يقل أحد من علماء المسلمين أن الصحابة كلهم أتقياء وعلى مرتبة واحدة، والسؤال: هل يعرف المؤلف المقصود بمصطلح الصحابي؟ وهل يعرف مصطلح العدالة المشتق منها أن "الصحابة عدول"؟ سنكتشف درجة معرفته لهذه لمصطلحات علوم الحديث النبوي عند مناقشتها.

يقول المؤلف عن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ممن تمّ وضع بعض أفعالهم في كتب الحديث: "إذا كان الحديث الذي يخرج من فم الرسول وأفعاله التي يقوم بها وتقريراته أيضاً ديناً باعتباره الأسوة الحسنة لنا، فما علاقة الصحابة بذلك وما علاقة التابعين؟! سوى أن تكون معادلة تقديس هؤلاء واعتبار أقوالهم وأفعالهم ديناً يجب اتباعه، وسنة يستثنى بها إلى جانب سنة رسول الله، فنكون إزاء أنبياء آخرين غير نبينا، وهم فئة تختلف طبقاتهم وأنواعهم وتصنيفاتهم، وعلمهم وجهلهم، ونفاقهم وصدقهم وفسقهم وإيمانهم.... إلخ" (ص ٤١).

والسؤال: هل يقصد المؤلف بهذا القول الإساءة إلى الصحابة بطريقة الغمز؟ فمن المعلوم أن الصحابة هم تلاميذ النبي عليه الصلاة والسلام الذين فدوه والإسلام بأموالهم وأنفسهم، والذين أسهموا في نقل الإسلام إلى الأجيال التالية.

وهل يقصد بطريقة ملتوية إدراجهم ضمن من يستحقون شتائمهم؟

وهل قال أحد العلماء بأن اتباع الصحابة والتابعين ملزم كما هو بالنسبة للسنة النبوية، أو صرح بتعديل التعريف الصحيح الذي يبدو أن المؤلف يؤيده هنا؟

وهل إذا جمع الله الدم واللحم في الحروف مع بقية مكوناته، يعني أنه كله صالح للأكل؟ أليس من لديه عقل يدرك أن اتباع فقط لأقوال النبي وأفعاله وتقريراته؟ فهذا ما يؤكد علماء المسلمين؛ (انظر مثلاً: أصول الفقه في خطوات، الفصل الثاني)، هل يدرك المؤلف الفرق بين اتباع الإلزامي للنبي صلى الله عليه وسلم، والافتداء غير الإلزامي بأفعال الصحابة والتابعين التي تسهم في توضيح النصوص المقدسة بصفاتها تطبيقات لمسلمين صالحين؟



شتائم للسنة النبوية وعلومها وعلمائها:

يشحن المؤلف كتابه بسيل من الشتائم والسخریات التي لم تسلم منها السنة النبوية والعلوم التي تخدمها، والعلماء الذين اجتهدوا ويجتهدون في خدمتها، فشتائمهم وسخریاتهم تقترب من المائة شتيمة وسخرية صريحة.

ويستخدم المؤلف فيه كلمة "أسطورة" ومشتقاتها حوالي ١٢٩ مرة؛ إذ يستخدم أكثر من اشتقاق منها في الشتيمة الواحدة، ويستخدم كلمة "خرافة" ومشتقاتها ٨٨ مرة، وهذا مع أن كتاب المؤلف يتألف من ١٧٧ صفحة فقط، بعد حذف كلمة الناشر، وصفحات الصور، والفارغة، والجداول، وعناوين الفصول، والفهرس، وبعبارة أخرى، فإن معدل الشتائم والسخرية في الكتاب هو شتيمة وسخرية لكل صفحتين.

ويحشو كتابه بالإضافة إلى الكلمتين السابقتين بكلمات يصف بها علماء المسلمين مثل: "وقاحة"، "يتبجح"، وينطبق عليهم قوله تعالى: ﴿إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الصُّمُّ الْبُكْمُ الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [الأنفال: ٢٢]، ولا يتورعون عن أن ينسبوا لله ما لم يقله، ويقولون على الله ما لا يعلمون، ويضربون بهاته الآيات عرض الحائط، ويقولون لك بكل وقاحة وجراءة على الله، و"عباد الأوثان التاريخية"، و"فكل "حزب" بما لديهم فرحون"، "وأن دينهم لا يأخذونه إلا من روايات تاريخية لا قدسية لها"، و"فقالوا عنه بدون حياء ولا وازع من دين..."، و"وهذا كلام فيه خبء معناه ليست لنا عقول، فمن يتجرأ على هذا القول بهذا الشكل، وبدون أن يرف له جفن، سأشك في عقله إن لم أشك في إيمانه".



مخالفة الأوامر الربانية:

من الواضح أن المؤلف غارق في قذف الشتائم والألفاظ الصريحة في القذارة السنة النبوية وعلوم الحديث النبوي، وعلماء السلف الذين خدموا الإسلام عبر القرون حفاظاً عليها، وبهذا يعصي المؤلف أوامر الله بكل صراحة، فإله سبحانه وتعالى يقول: ﴿ اذْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ ﴾ [النحل: ١٢٥]، ويأمر الله موسى عليه السلام وأخاه بدعوة فرعون بالدين، وإن كان الله محيط بالنتيجة؛ إذ يقول تعالى: ﴿ اذْهَبَا إِلَى فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَى * فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَيِّنًا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى ﴾ [طه: ٤٣، ٤٤].

وقد لا يدرك المؤلف أنه بمخالفة أوامر ربه، قد يستحق تهديد رب العزة والجلال، فهو بشتائمه لمن لا يستحقونه يؤذي المؤمنين والمؤمنات من أصحاب النبي وخدام سنته؛ حيث يقول تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا مُهِينًا. وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بَغْيٍ مَا اكْتَسَبُوا فَقَدْ احْتَمَلُوا بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا ﴾ [سورة الأحزاب: ٥٧-٥٨]، ويقول تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءٍ عَسَى أَنْ يَكُنَّ خَيْرًا مِنْهُنَّ وَلَا تَلْمِزُوا أَنْفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ بِئْسَ الْإِسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ وَمَنْ لَمْ يَتُبْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ [سورة الحجرات: ١١].

والسؤال: هل قرأ المؤلف القرآن الكريم، أو جزءاً كافياً منه، ولو مرة واحدة في حياته، فيدرك أن منهجه وأسلوبه في المناقشة يخالف ما ورد في كتاب الله العزيز الحكيم ومعصية جريئة لأوامره تعالى؟

وينقد المؤلف من ينكر عليه وعلى أمثاله بأن طريقتهم غير العلمية، فيقول: "إن مجرد مناقشة مصداقية الأحاديث النبوية يشعل حملة مسعرة، أسلحتها قنابل التكفير، وصواريخ التفسيق، وقذائف الزندقة، لا يمنحك المقلد فرصة لتشرح موقفك وتقدم أدلتك؛ لأنه لم يُربَّ على النقاش والمحاجة والمحاورة، بل بُرمج على القذف والسب، ويرى في ذلك قُرْبى يتقرب بها إلى الله، وعبادة يتعبد بها لله، ومتى كان لعن الناس وإهانتهم، وسب أعراضهم من القربات؟ (ص ٥١-٥٢).

ورغم شتائمه القذرة وسخرياته المكثفة لمن يعارضه الرأي، فإنه يدعي: "إننا بعرضنا هاته النقول لا نرمي من خلالها الطعن في شخص البخاري، فما يمكن في نظرنا الطعن في أي إنسان كيفما كان بالاعتماد على أقوال بعض الرجال، ففي النهاية هي آراء" (ص ١٤٨).

والسؤال: هل يدرك المؤلف أنه يكذب بوقاحة؛ لأنه عملياً يوجه في كتبه سيلاً من الشتائم القذرة لمن يخالفونه الرأي؟ وهل اختلف أسلوبه عن أسلوب من ينقدهم؟ إن أسلوبه يتجاوز كثيراً أسلوب من ينكر عليهم، فنقدهم لا يتجاوز الأفراد، أما المؤلف فيشتتم الأحاديث النبوية الموثقة كلها أو جُلها، وعلوم الحديث وعلمائه، ويصف أقوال النبي الكريم وأفعاله وتقاريراته وصفاته التي وثقها المختصون بأنها أساطير وخرافات؛ ويتجاوزهم في الوقاحة؛ لأنه بكذبه وتحريفه للنصوص يحاول هدم الإسلام، وذلك بالطعن في المصدر الثاني له، ويعمل على نشر الضلال بين المسلمين.

أما أولئك الذين ينقدهم، فهم إنما يوجهون التكفير واللعن إلى أفراد قد لا يكونون مستحقين لها، أو يكونون مستحقين لها استناداً إلى القرآن الكريم.



فَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يَلْعَنُ الْكَاذِبِينَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ حَاجَّكَ فِيهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَلْ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَى الْكَاذِبِينَ﴾ [آل عمران: ٦١]، وكذلك يلعن الظالمين؛ حيث يقول تعالى: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أُولَئِكَ يُعْرَضُونَ عَلَى رَبِّهِمْ وَيَقُولُ الْأَشْهَادُ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى رَبِّهِمْ أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ [هود: ١٨].

شتائم للسنة النبوية:

يوجه المؤلف كميلاً من الشتائم للسنة النبوية، وهي المصدر الثاني للإسلام، الذي يترجم التعاليم العامة في القرآن الكريم في صيغتها التطبيقية، فمثلاً يقول عن تدوين الحديث: "وفعلًا من هنا جاءت آفة الحديث" (ص ١٨).

ويصف المؤلف الأحاديث النبوية التي وثّقها علماء السنة النبوية، ويعملون بصورة مستمرة على تنقيحها، بأنها أساطير، ويحكم في ضوئها على تدوين السنة النبوية بعبارات جارحة، مثل "من هنا جاءت آفة الحديث"، و"تحول تدوينه إلى آفة" (ص ١٨-١٩).

ورغم اعتبار المؤلف أحاديث صحيح البخاري أساطير، فإنه يعترف بحديث في الصحيحين فيقول: "وإن أصح ما ورد في الإذن بتدوين الحديث: حديث أبي هريرة المرفوع: "اكتبوا لأبي شاه"، وهو لا يعارض حديث أبي سعيد وما في معناه على قاعدتنا التي مدارها على أن نحميه صلى الله عليه وسلم عن كتابة حديثه مراد به ألا تتخذ دينًا عامًا كالقرآن، وذلك أن ما أمر بكتابته لأبي شاه هو خطبة خطبها صلى الله عليه وآله وسلم يوم فتح مكة، موضوعها تحريم مكة ولقطة الحرم، وهذا من بيانه صلى الله عليه وآله وسلم للقرآن الذي صرح به يوم الفتح، وصرح به في حجة الوداع، وأمر بتبليغه، فهو خاص مستثنى من النهي العام، بالإضافة إلى أن بيان الرسول الذي ألقاه بخصوص فتح مكة، هو بيان سياسي لقائد دولة وليس لرسول، فلا وجود للرسالة في خطبته إلا من حيث البيان" (ص ١٩-٢٠).

والسؤال: هل يمكن لذي عقل أن يقول بأن تحريم مكة ولقطة الحرم بيان سياسي، وليس تشريعًا ورسالة من نبي مأمور بتبليغه إلى المسلمين؟

ويورد قول الأوزاعي: "الكتاب أحوج إلى السنة من السنة إلى الكتاب"، إذاً من خلال هذه النقولات نجد أن هؤلاء الشيوخ اعتبروا المرويات المأثورة عن النبي - وهي في غالبها ظنية الثبوت - قاضية وحاكمة على القرآن" (ص ٢٧).

ويضع عناوين فرعية تحت عنوان "آفة علم الحديث" يسميها:

- "أكذوبة علم الرجال" (ص ٤٩).

- "جناية الحديث" (ص ٦١).

وتحت عنوان "ليس علمًا"، مستشهدًا بمقال الدكتور عماد حسن بعنوان "خرافة علم الرجال" الذي يقول فيه: "لكل ما سبق لا يُمكننا بأي حال من الأحوال اعتبار خرافة "الحديث" علمًا؛ لأنه لا يملك من العلم شيئًا، ومنهجها منهج أهواء وأسلوبها انتقائي مزاجي" (ص ٤٥).



ويقول تحت عنوان "جناية الحديث": إن أعظم جناية جناها الحديث، هي التسبب في هجر كتاب الله ليحل محله على مستوى التشريع وعلى مستوى العقيدة، وعلى مستوى العبادات، حتى أصبح لدينا دين آخر مأخوذ من الحديث لا علاقة له بالقرآن، بل إن الحديث اتهم القرآن بالنقص والزيادة والتحريف (ص ٦١)، ويضيف أن مما جناه الحديث على أمتنا هو أنه جعلها أمة متخلفة تؤمن بالخرافة وتنقض العلم، وتنبذ العقل، ومن النماذج الحديثة التي تمثل بها على مصائب كتب الحديث، وما تزخر بها من تفاهات وخرافات وأساطير (ص ٦٥). ويضيف: مما جعل هاته السيرة (سيرة البخاري) تعتمد على الخرافة، وتصبح بذلك أسطورة من الأساطير التي تكون أليق بحكايات الجدات للأطفال، بدل أن تدرس في المعاهد والجامعات على أساس أنها جزء من تاريخ أعلامنا وشيوخنا، وبالتالي تاريخنا (ص ٨٤).

شقائق لعلم الرجال والأسانيد: (ص ٤٩):

يقول المؤلف: "لا يمكن أن نتحدث عما يطلق عليه اسم «علم» الحديث، دون أن نتطرق إلى إسناد الحديث، ولا يمكن أن نناقش الإسناد دون أن نقف على ما يطلق عليه أيضًا «علم الرجال»، أو «علم طبقات الرجال»، الذي يعتبر أحد فروع «علم» الرجال، وقد أحببت أن أصدر مناقشتي لهاته القضية بنقل عن الدكتور أحمد صبحي منصور من مقال له بعنوان "الإسناد في الحديث"؛ يقول أحمد صبحي: "كان الشاعر العتابي يسير في شوارع بغداد، فدخل السوق وهو يأكل الطعام، وكان ذلك يخالف المروءة أو "الإتيكيت" لدى أرباب الطبقة العليا، ولذلك احتج عليه صديقه قائلاً: "أتأكل الطعام في السوق ويراك الناس؟"، فقال له العتابي ساخراً: "وهل أولئك ناس؟ إنهم بقر"، وقال: "سأريك إن كانوا ناساً أم بقرًا"، ثم صعد إلى الربوة ونادى في الناس: "يا قوم، هلموا أحدثكم عن رسول الله" صلى الله عليه وسلم، فتدافع إليه الناس واجتمعوا حوله، وأقبل يحدثهم يقول: روى فلان عن فلان أن رسول الله روى غير واحد أن رسول قال: "إذا بلغ لسان أحدكم أرنبة أنفه دخل الجنة"، فإذا بكل واحد من المستمعين يخرج لسانه يحاول أن يصل به إلى أنفه (ص ٤٩).

والسؤال: هل يعرف صبحي الذي يستشهد بقوله المؤلف الفرق بين عامة الناس والمتخصصين في تنقيح الأحاديث النبوية؟ إذا كان يدري فهو يظن أنه سيضحك على المسلمين، ولكنه يضحك على نفسه، وإذا كان لا يدري، فيمكنه معرفة الفرق بسؤال أحد الأطفال الصغار.

ويقول المؤلف: "إن مسلم روى في صحيحه حديثاً عن سلسلة من الرواة تبلغ ستة أجيال مثلاً، فسيكون بالبداية آخرهم هو من رآه الشيخ مسلم مباشرة، أما الخمسة الآخرون، فلم يرههم ولم يلتق بهم، فكيف يمكن عقلاً وعلماً وبداية إثبات أنهم فعلاً رويوا عن رسول الله هذا الحديث الذي ادعى مسلم أنه نقله عن شيخه، فحسن الظن بالشخص والرأي في الشخص بأنه صادق في نقله، لا يضمن أنه صادق فعلاً، وأنه تقي حقاً؛ لأن البشر لا يمكنهم الشق على قلوب الناس لمعرفة حقائقها، فالتقوى والصلاح من البواطن التي لا يعلمها إلا الله، وحتى إذا أمكن للراوي الحكم نسبياً على شيخه الذي عاصره، وأخذ عنه، فكيف يمكنه الحكم على أشخاص لم يرههم ولم



يلتق بهم، وبهذا أصبح فعلاً «علم الرجال» أكذوبة وخرافة، لا علاقة لها بالمنطق والعقل، وبالمنهج العلمي الصائب الراجح" (ص ٥٠-٥١).

والسؤال: هل رأى المؤلف جده السادس أو الخامس أو الرابع؟ وكيف يعرف أنه ينتسب إلى رجال صالحين؟ هل يدرك معنى علم الرجال، وعلم الجرح والتعديل، ووظيفة علم الإسناد عمومًا الذي يتخصص في التحقق من كون رواية النص المحدد تم تناقلها شفاهة بين المتخصصين: من راو للحديث النبوي إلى آخر ليربط بين النبي صلى الله عليه وسلم من جهة ومن سجّله في كتاب من جهة أخرى.

وهل يدرك من ينكر أهمية الأسانيد والرواية الشفوية أنه بهذا الإنكار يفسح المجال للطعن في نسبه أو صفاء انتمائته إلى آدم عليه السلام؟
شتائم لعلماء المسلمين:

يصف المؤلف علماء الإسلام، ولا سيما علماء الحديث النبوي بقوله: "وبعدها يطلعون بوجوههم الوقحة على الناس، ليسردوا عليهم أحاديث وآثارًا في منع كتابة وتدوين الأحاديث، في «سكيزوفرنيا» غريبة جدًا، تحط من قدر هؤلاء عند ذوي العقل الراجح والفكر المستنير" (ص ٢١).

ويقول المؤلف: "فكل الشيوخ والفقهاء ومنذ بدأ عصر التدوين إلى يوم الناس هذا، انكبوا على الحديث وهجروا كتاب الله لصالح مرويات ظنية الثبوت في غالبته" (ص ١٨).

وتحت عنوان "لماذا البخاري"، سيرة الأحلام، الأسطورة، أسطورة الحفظ، أسطورة صحيح البخاري؛ يقول المؤلف: "...لنشرع في هذا الفصل الذي سنتطرق فيه إلى أسطورة البخاري؛ حيث سنقف على مجموعة من الخرافات المتعلقة بشخصية محمد بن إسماعيل البخاري، وسيقف القارئ من أول وهلة عليها ليكتشف بدون عناء، أنها أساطير ألصقت بهاته الشخصية" (ص ٧٣).

ويستطرد فيقول: إن من الطوام الكبرى التي جعلت أمة بكاملها تقع في المحذور هو قلبها الحقائق، وتقديسها للماضي ورجاله، حتى سارت الركبان بمقولة ردّدت على الألسن بدون وعي من قائلها، لا تمحيص: "الخير في اتباع من سلف، والشر في ابتداء من خلف" (ص ٧٥)، ويقول: وقد نسي "علماء" الجرح والتعديل أن يضيفوا اسم الذباب إلى مصطلح الحديث ومصطلح تجريح الرجال، فبدل أن يقال هذا رجل كذاب، كان عليهم أن يقولوا هذا رجل ذبّاب؛ تطبيقًا لحلم البخاري، وتعبيرًا لرؤياه التي تفيد بأنه كان يذب عن رسول الله الكذب "الذبّاب"، ويضيف: إن وقاحة الراوي وصلت به إلى أن ينسب عبر خرافة حلم لكتاب مجهول المؤلف أصلًا (ص ٨٠ - ٨١).

شتائم خاصة لعلماء الحديث:

ويقول عن علماء الحديث: ها أنتم هؤلاء قد لاحظتم كيف تمت صناعة أحاديث، ليتم تقسيم الأدوار بين العرقيات والفئات المكونة للمجتمع المسلم باسم الرسول، بشكل غريب ومضحك، لا ينطلي إلا على السذج، أو على من وضع غشاوة على عينيه وعقله معًا (ص ٣٦).



ويضيف: "من هنا يبرز لكل ذي لبِّ حكيم أن فقه هؤلاء وفهمهم لا علاقة له بالقرآن الكريم، وأن دينهم لا يأخذونه إلا من روايات تاريخية لا قدسية لها، حتى صدق فيهم قول الله عز وجل: ﴿وَقَالَ الرَّسُولُ يَا رَبِّ إِنَّ قَوْمِي اتَّخَذُوا هَذَا الْقُرْآنَ مَهْجُورًا﴾ [الفرقان: ٣٠]، وأنه كتاب الله الموحى أيضًا إلى نبيه محمد صلى الله عليه وآله وسلم، لكن علماء الحديث ومن سار على دربهم، لا يعرفون للحديث معنى إلا كلام الرسول والصحابة والتابعين" (ص ٤٣).

ولجل المؤلف بوجود جزء جوهري يعتني بنقد المتن في أصول الحديث، يقول: إن علم الرجال انصب على دراسة رجال الحديث دون النظر في المتن وهو الأهم، فبدؤوا يجرحون على هواهم متأثرين بالعصية المذهبية والشائعات أحياناً" (ص ٥١). والسؤال: أليس من الطبيعي أن ينصب علم الرجال على الرواة، وأن ينصب نقد المتن على العناية بالمتن الذي يجهل المؤلف وجوده؟

ويقول: "إن وقاحة الراوي وصلت إلى أن ينسب عبر خرافة حلم لكتاب مجهول المؤلف أصلاً... وبالتالي يكتمل السياج الكهربائي حول البخاري والصحيح المنسوب إليه... لكنها الخرافة تفعل فعلها عندما تجد من يصدّقها، وكتب التاريخ تُعجُّ بمثل هاته الخرافات المأخوذة عن ادعاء بحلم، ومع ذلك يتبجح متبجح ليعتبر هذا علماً، ويحمل أسلحة التكفير ليوحّجها لكل من أراد إعمال العقل واستعماله، ولمن أراد أن يمارس إنسانيته التي لا قيمة لها بدون استعمال العقل، النعمة الربانية التي حباها الله لنا التي هي مناط التكليف في الإنسان، والتي حث الله على استعمالها في محكم كتابه مرات ومرات، وذم الذين لا يستعملون عقولهم وشبّههم بالأنعام، بل أضلُّ: ﴿إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الصُّمُّ الْبُكْمُ الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [الأنفال: ٢٢] (ص ٨١).

ويقول المؤلف: وستعجب أيها القارئ من كلام هؤلاء الذين يُقدّمون على أنهم شيوخ وفقهاء ومحدثون وعلماء، لكن هؤلاء الشيوخ لا يتورّعون عن أن ينسبوا لله ما لم يقله، ويقولون على الله ما لا يعلمون ما دام الهدف رفع الشيخ البخاري إلى أعلى عِلين".

ويقول عند الحديث عن حفظ البخاري: "وطبعاً هذا مستحيل عقلاً، لذلك كان عبّاد الأوثان التاريخية، يلحون على ألا نقيس البخاري بالمقياس البشري، بل علينا أن نقبل هاته التخاريف هكذا بدون إعمال العقل، وكل إعمال للعقل سيسقط الأسطورة التي استغرقت صناعتها قروناً من الزمن من طرف الكهنوت الديني الذي خدّر الناس، وأوقف العقول، وكانت المحصلة إنتاج التخلف باسم الدين، والدين من هذا بريء (ص ١٢٨)، ويضيف: ولم يقف الحد عند مسألة الاختلاف في اعتبار الأصح من كتب التراث، فكل "حزب" بما لديهم فرحون (ص ١٣٤)، وسيصدم من هول المفاجأة، حينما سيكتشف حقيقة مجموعة كبيرة من الأحاديث المسيئة إلى الإسلام ولنبي الإسلام، بل لرب العالمين داخل هذا الكتاب، ولن نعرضها كلها، بل سنكتفي بعرض نماذج منها فقط (ص ١٤٩).

الاستهزاء بعلماء محددين:



يقول المؤلف: "بل وصل الأمر بمقدسي صحيح البخاري من الشيوخ والفقهاء والمحدثين - أن تجرؤوا على مقارنة هذا الكتاب بكتاب الله المنزل من لدنه على نبيه إلينا، هدى ورحمة للمتقين، فقالوا عنه بدون حياء ولا وازع من دين: "إنه أصح كتاب بعد كتاب الله"؛ كما حكاه النووي والذهبي وغيرهما من الشيوخ" (١١٠)، والسؤال: هل يقرأ المؤلف ويكتب وهو في حالة وعي؟ أم أنه يتعمد التحريف وخداع القراء والكذب عليهم؟ وهل يتكرم بسؤال الزبّال الذي ليس لديه وقت لتعلم القراءة والكتابة، أو للاستماع إلى الدروس الدينية، وذلك ليعرف معنى العبارة الصريحة؟ فالنص الذي يصف به علماء المسلمين صحيح البخاري ينبه إلى وجود أخطاء في صحيح البخاري، ولكن لا يقول كل ما فيه صحيح.

ويسخر المؤلف ويشتم الدكتور أحمد عمر هاشم رئيس الأزهر في وقت سابق؛ لأنه قال: «لا يصح لمن يحاول النيل من الإمام البخاري أن يقيسه بالمقياس البشري؛ لأن الله أنبياء لهم معجزات وأولياء لهم كرامات (ص ٨٤)، كما يسخر من قول الشيخ عبدالمحسن العباد البدر مدير الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة سابقاً، لقوله بأن البخاري كان يأخذ الكتاب من العلم، فيطلع عليه إطلاعة، فيحفظ عامة أطراف الحديث من مرة واحدة (ص ٩٩).

وبيتهم المؤلف قول الدكتور المنجد: "صحيح البخاري أصح كتاب مأثور بعد كتاب الله تعالى"، بأنه "يبرز حجم الغلو والتقديس الذي يتمتع به كتاب صحيح البخاري لدى معظم الشيوخ (ص ١١١). ويستهزئ بالدكتور ربيع المدخلي لقوله: "فيعتبر مُنكر حديث في صحيح البخاري كمنكر القرآن على حد سواء من حيث الحكم" (ص ١١٥).

الانتقاء في نقل الأخبار والنصوص:

مما يلفت انتباه المستعرض لكتاب "البخاري أسطورة انتهت" أن المؤلف حريص على انتقاء النصوص والأقوال التي تؤيد هواه؛ أي شتم السنة النبوية وعلومها وعلمائها، وعلماء المسلمين كافة، فهو يتجاهل وينكر على المحدثين جهودهم، ويتنقي منها نقد بعضهم لبعض، ويحرص على الاستشهاد بكتابات أذيال أعداء الإسلام، ويكذب الأخبار الموثقة ويصدق الأخبار غير الموثقة، ويرجحها على الموثقة.

نقد المحدثين بعضهم لبعض:

ينتقي المؤلف الأقوال التي تسند وجهة نظره من علماء السلف، وإن شمله في شتائمه في صفحات عديدة، ولكن يثني عليه عندما يستشهد بأقواله الموافقة لهواه بعد تحريف معانيها أحياناً، ومثاله (ص ١٣٥-١٤٧):

- ١ - انتقاد مسلم للأحاديث الأحادية في صحيح البخاري.
- ٢ - انتقاد الترمذي للبخاري.
- ٣ - انتقاد الدارقطني لبعض الأحاديث في البخاري ومسلم.
- ٤ - تأييد ابن مسعود الدمشقي لنقد الدارقطني.
- ٥ - قول بدر الدين الزركشي: ليس جميع الصحيحين مقطوع بصحته.
- ٦ - قول ابن برهان: خير الواحد لا يفيد العلم"، ورفض الكمال ابن همام خير الواحد لوجود بعض الأحاديث منها في



البخاري.

٧ - قول محمد بن سليمان يفيد بأن ما ورد في الصحيحين يفيد الظن.

٨ - قول أحمد بن الصديق الغماري: كم حديث صححه الحفاظ وهو باطل بالنظر إلى معناه.

٩ - الحوار بين الألباني ومحمود سعيد حول بعض الأحاديث في البخاري، وقول الألباني بأن مجال النقد مفتوح، وينقد أحاديث معدودة وردت عند البخاري.

١٠ - نقد أبو زرة الذهلي للبخاري.

١١ - اتهام الذهلي البخاري بالقول بخلق القرآن والتسبب في مغادرة البخاري لنيسابور.

١٢ - تهمة أبي زرة البخاري ومسلم بحب السمعة؛ حيث يقول عن البخاري ومسلم: هؤلاء قوم أرادوا التقدم قبل أوانه، فعملوا شيئاً يتسوقون به، ألفوا كتاباً لم يُسبقوا إليه؛ ليقيموا لأنفسهم رئاسة.

ومن الملاحظ أن بعض هذه الآراء في البخاري وصحيحه لا أساس لها، وقد تكون مكذوبة على المنسوبة إليهم، دسّها المغالون في المحبة، أو المغالون في البغض، أو أعداء الإسلام، فالمؤلف يستشهد بأقوال وأخبار شاذة لا تتسق مع السمعة الغالبة للمنسوبة إليهم أو الموصوفين بها، فمن الطبيعي أن يكون للإنسان البارز أخطاء وأعداء، فيبالغ بعض المحبين في إيجابياته، ويبالغ بعض المبغضين في سلبياته، وقد يروجون أخباراً عن غير قصد، أو يخترعونها لتأييد مواقفهم، أو للتعبير عن مشاعرهم.

الاستشهاد بأذيال أعداء الإسلام:

مما يجذب الانتباه حرص المؤلف على الاستشهاد بمن على شاكلته، ممن يُشكك بأنهم أسرى للحضارة اللادينية، دون وعي، أو أنهم أذيال أعداء الإسلام، وجاهزون لبيع كرامتهم ودينهم بدريهمات قليلة.

ومن هؤلاء محمود أبو رية الذي يركز كتابه كله على الجوانب السلبية التي لا تخلو منها العلوم الإنسانية، بل يعتبر المعايير التي يميز بها المحدثون بين الصحيح وغيره دليلاً على فساد السنة النبوية، وليس على جهودهم المميزة في تنقيح السنة النبوية والحفاظ على أصالتها (ص ١٩-٢٠)، أضواء على السنة)، فهو كمن يستدل بالإنجازات العملية في الطب على وجود الأمراض، هذا مع أن وجود الأمراض أمر طبيعي، سواء بسبب الإهمال أو الخطأ، أو بسبب مؤامرات أعداء الإنسانية.

ومنهم عماد حسن الذي نشر مقالاً بعنوان "خرافة علم الرجال"، ينكر فيه علم الرجال، مستنداً إلى معلومات متناقضة وافتراسات عجيبة، ويقول باستحالة نقل قول النبي عبر الرواة (ص ٤٤-٤٨).

ومنهم أحمد صبحي الذي يعنون لموضوعاته بعناوين مثل: "تخريف في صحيح البخاري"، و"جهل البخاري" (ص ٤٩).

ويستشهد المؤلف بمقال للدكتور عبدالفتاح عساكر (١٢٣-١٣٦) الذي ينقد فيه مصداقية صحيح البخاري؛ حيث يقول: العقلاء وحدهم يتعاملون مع المكتوب، ويضيف: دعونا نقوم بعملية حسابية بالأرقام؛ لنختبر قول الشيخ البخاري بخصوص جمعه 600000 حديث، وذلك بمعدل خمس دقائق لكل حديث، "وهو



وقت أقل مما يأخذه سلق البيض في زمن المعلومات المعاصر، فما بالك في زمن كان فيه السفر يأخذ شهوياً على ظهور النوق"، ويفترض عساكر جهلاً أو تزويراً أن احتمال رواية البخاري هو حديث واحد في اليوم، وأنه لا يعمل سوى ثمان ساعات يومياً، ويأخذ منه خمس دقائق لتعلم الحديث.

ويضيف من يؤيده: الأرقام لا تكذب، ولا تترك مجالاً للشك، إن علم الحديث الذي يدعيه الشيوخ ما هو إلا علم الكذب وسيق البيض (ص ١٢٦)، فمن الواضح أن الدكتور يريد أن يصل إلى نتيجة مرسومة عنده، فاستخدم بيانات مكذوبة، وذلك ليصل إلى نتيجته المزورة.

فهو يريد أن يخدع القارئ بادعائه أن البخاري قضى ١٦ عاماً يجمع الحديث؛ أي: بدأ في جمع الأحاديث وهو في الثانية والأربعين من عمره، والحقيقة الثابتة أنه قضى الأعوام الستة عشر لفرز الأحاديث الصحيحة ليضعها في صحيحه، أما جمعه للحديث وحفظ متونها، فقد بدأها وهو في الحادية عشرة من عمره.

والسؤال الموجه لعساكر ومن والاه: لو تساهلنا وقلنا أن الحديث لحفظ البخاري له يستغرق بين الخمس والعشر دقائق، هل يمكن لعامل فضلاً عن دكتور أن يفترض أن من يتنقل على ظهور الحمير والبغال لجمع الأحاديث النبوية لا يعمل سوى ثلث اليوم، ولا سيما مع عدم وجود إذاعات أو تلفزيونات أو إنترنت، يضيع فيها البخاري الثلث الثاني من اليوم، ويستخدم الثلث الأخير للنوم والراحة؟

وصحيح أن الأرقام لا تكذب، ولكن ألا يعتقد عساكر وغيره أن من يزيف الحقائق قد يكذب، جهلاً أو عمداً، ليجري عملية حسابية تعطي نتائج خاطئة؟ وألا يمكن في ضوء هذه الحقيقة المرة أن نقول أن الدكتور كذاب في كل ما قاله ويقول؟ ومنهم إسلام البحيري الذي يسبح في الخيال، فيضيف مدلولات مكذوبة بصراحة على نص حديث أبي هريرة وحراسة أموال الزكاة (ص ١٥٧-١٦٠)، فبناءً على تعليقات البحيري الخيالية يعنون حديث أبي هريرة: "الشیطان يعلم الدين، والرسول يقر على التعلم منه"، ونص الحديث يقول: وَكَلَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِحِفْظِ زَكَاةٍ رَمَضَانَ، فَأَتَانِي آتٍ فَجَعَلَ يَخْتُو مِنْ الطَّعَامِ فَأَخَذْتُهُ، وَقُلْتُ: وَاللَّهِ لَأَرْفَعَنَّكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: إِنِّي مُحْتَاجٌ وَعَلَيَّ عِيَالٌ وَلِي حَاجَةٌ شَدِيدَةٌ، قَالَ: فَخَلَّيْتُ عَنْهُ.... وَهَذَا آخِرُ ثَلَاثِ مَرَّاتٍ، إِنَّكَ تَزْعُمُ لَا تَعُودُ ثُمَّ تَعُودُ، قَالَ: دَعْنِي أَعْلَمُكَ كَلِمَاتٍ يَنْفَعُكَ اللَّهُ بِهَا، قُلْتُ: مَا هِيَ؟ قَالَ: إِذَا أَوَيْتَ إِلَى فِرَاشِكَ، فَأَقْرَأْ آيَةَ الْكُرْسِيِّ... فَإِنَّكَ لَنْ يَزَالَ عَلَيْكَ مِنَ اللَّهِ حَافِظٌ وَلَا يَقْرَبَنَّكَ شَيْطَانٌ حَتَّى تُصْبِحَ، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَمَا إِنَّهُ صَدَقَ وَهُوَ كَذُوبٌ، أَتَعْلَمُ مَنْ تُخَاطَبُ مِنْذُ ثَلَاثِ لَيَالٍ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: ذَلِكَ شَيْطَانٌ.

يختار المؤلف هذا الحديث بتعليق إسلام بحيري في مقاله الذي جاء فيها: "أما الطامة الكبرى، إفصاح النص عن إقرار النبي لهذه الكلمات التي علمها السارق الذي سيصبح في النهاية أنه شيطان، وهذا يدخلنا في إشكاليات لا حصر لها، أولها أن الرسول أقر السارق على قول قاله في الدين لم يعلمه رسول الله، وثانيها أن الشيطان هو الذي يعلم المسلمين القرآن وفضائله، وثالثها أن الشيطان يحفظ القرآن جيداً، ويعرف بداياته ونهاياته بدقة، وغير هذا من الخرافات التي لا يقبلها عقل ولا شرع.



والحق يقال أن خيال البحيري واسع في الافتراء على النص بصورة مميزة.

والسؤال: من أين جاء البحيري بهذه المعاني الخيالية؟ فهي ليست موجودة في نص الحديث أصلاً؟ ومن أين جاء بهذه المدلولات التي انتقدها بعنف؟

مفهوم العلم وعماد حسن:

يستشهد المؤلف بما ورد في مقال الدكتور عماد حسن بعنوان "خرافة علم الرجال" الذي يقول فيه: إن من شروط "العلم" لأن يكون علماً مثل علم الكيمياء، وعلم الفلك، وعلم الجيولوجيا - أن تتوفر فيه الشروط التالية: (ص ٤٥-٤٨):

١ - وحدة الموضوع.

٢ - أن يكون قابلاً للاختبار في مصداقيته في الهند والصين، وفي أي زمان، ويكون متاحاً للجميع إجراؤه، حتى تكتسب المصداقية العلمية، وإلا فإن أي ادعاء وفشل الناس في اختبار المنهج الذي قام عليه هو خبط عشواء، وتندرج تحت حركات السحرة والحواة البهلوانية التي تقوم على الخداع، "فإن تناقل الأقوال بين مسلسل من الأفراد بينهم عقود من الزمن تمتد في المسلسل الواحد (إسناد الحديث) إلى تسعة أجيال في غالب الروايات ليس إلا خرافة وأكذوبة"، يكفيك أن تهمس في أذن تلميذ في بداية الفصل بجملة طويلة، وتطلب منه أن يهمس بها في أذن جاره، وتنظر كيف تتغير الألفاظ والمحتوى عندما تصل الجملة للتلميذ الأخير في الفصل. فإذا كان الأمر مستحيلاً في نفس الفصل تحت سقف واحد، وفي بيئة واحدة وزمن واحد، فمن الخرافة تصديق أن فلاناً روى عن فلان، وقال أن فلاناً قال له، إلى نسبة القول إلى النبي عبر عدد من القرون"، و"أن سلسلة رواية نص السنة أمر مستحيل؛ لأن التلاميذ لو همس بعضهم لبعض بجملة، فلن يمكنهم نقله كما سمعوه، وسيعرض النص للتغيير مع كل مرة يهمس به الأول إلى من يليه".

ويستطرد: ... مع العلم أن ما يزعمه كهنة علم الرجال من حفظ روايات النبي قد تم في ظروف كان التباعد الجغرافي والزمني، والبيئة الاجتماعية والمتغيرات السياسية، من أعقد ما عرفته الإنسانية، ويستحيل معه حدوث هذه الظاهرة... فظاهرة تناقل الروايات كما هي ليست إلا أكبر أكذوبة في تاريخ الأديان في العالم، بينما ادعاء مصداقية المرح والتعديل للرواة بعكس حقيقة الرواة كما يتوهم أهل الحديث اليوم.

٣- يجب أن تكون التجربة قابلة لإعادة الإنتاج، هنا تكون المفصلة.

ويلاحظ في قول عماد حسن ثلاث مشكلات في شروطه لتصبح الدراسة "علماً".

المشكلة الأولى: هذا التعريف للعلم ينطلق من المنهج المادي في البحث الذي ينكر وجود الغيبيات، ومنها وجود الله، ونحن المسلمين نؤمن بوجود الله والغيبيات، ليس لأننا نذكرها بحواسنا الخمس، ولكن لأننا نؤمن بالنقل الشفوي الموثق عن مصادر مقدسة (الكتاب والسنة)، ولأننا ندرك انعكاساتها القابلة للإدراك الحسي، مثل أفعالها ومنتجاتها، فهذا المنهج "العلمي" الذي يعتمد عليه قدوة المؤلف ويثني عليه، يعتمد على المحسوس، ومشكلة من يؤمن بهذا المنهج أنه لو فرضنا أن المؤلف لا يشبه أباه، فإن الشك يدخل في صدق انتسابه إلى أبيه، ولا ينقذه من



تلك التهمة إلا أن نعتد على ما يسمى بالفِراسة التي يعتبرها أصحاب المنهج المادي من "حركات السحرة والخواة البهلوانية"، قبل اكتشاف اختبار الجينات حديثاً.

والمشكلة الثانية هي أن الدكتور عماد يشترط التجربة التي تعطي نتيجة واحدة لاستحقاق كلمة علم التي لا يستحقها في نظره علم الرجال، ومن لديه الحد الأدنى من المعرفة يدرك أن هذا الشرط لا ينطبق إلا على العلوم الطبيعية؛ أي: الدراسات الخاصة بالأشياء العضوية المحسوسة، وأما العلوم الإنسانية فلا تخضع لهذا الشرط، ومنها علم النفس وعلم الاجتماع؛ (انظر مثلاً: قواعد أساسية في البحث العلمي، الفصل الثاني)، ومع هذا يناقض الدكتور نفسه من حيث لا يدري، فيُسميهما "علم" النفس و"علم" الاجتماع (ص ٤٥)، فأبي تناقض هذا في منهج التحليل والفكر؟

ومن الواضح أن الدكتور عماد إضافة إلى ذلك لا يعرف أن هناك فرقاً بين العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية، وأنه لكل منهما مناهج بحث مختلفة، فالدراسات الطبيعية تندرج فيها دراسات أعضاء الإنسان مثلاً، والدراسات الإنسانية تندرج تحتها دراسات التكوين الروحي، والعقلي، والعاطفي للإنسان، وهذه الثلاث لا تخضع للتجارب الحسية، ولكن يمكن دراسة انعكاساتها لنستدل بها على حالاتها.

والسؤال: هل يعرف الدكتور عماد الفرق بين تلاميذ المدارس الذين لا يصدقون سماع جرس الفسحة، حتى يندفعوا خارجين من الفصل، وبين العلماء المتخصصين في رواية الحديث؟ إن كان يعلم فهو يكذب، وإن كان لا يعلم فكيف نأخذ كلامه "العلمي" ونعتمد عليه؟

وهل يعرف الفرق بين أن يهمس التلميذ إلى زميله، وأن يجلس طالب العلم المتشوق لتلقي الحديث الذي يريد، أو سعى إليه من بلاد أخرى ليحصل عليه؟

وعلى وجه العموم، إن كان لا يدري فعلاً، فيمكنه سؤال أحد الأطفال في الابتدائية ليعرف الفرق بين الحالتين؟

تكذيب الموثق وتصديق غير الموثق:

يستخدم المؤلف التظاهر بالاحترام للرسول صلى الله عليه وسلم، ليطعن في الأحاديث النبوية التي تثبت نبوته، وتصف تطبيقاته للتعاليم الربانية، وترسم أخلاقه وصفاته الخلقية.

والسؤال: من أين أخذ المؤلف سيرة النبي صلى الله عليه وسلم، الذي يتظاهر باحترامه لمهاجمة السنة النبوية؟ هل أخذها من الروايات التاريخية غير الموثقة؟ أم من عقله وخياله؟

يُكذِّب المؤلف الروايات والأخبار المحققة والموثقة بالأسانيد المتصلة، ويرفض السنة النبوية التي تمثل حقيقة سيرة النبي عليه الصلاة والسلام، ويحتج على كون حجم السنة النبوية كبير جداً بالمقارنة بحجم القرآن الكريم، المصدر الأول للإسلام، ولا يمثل القرآن الكريم إلا جزءاً صغيراً.

والسؤال: أليس من الطبيعي أن التفسير المفصل القابل للتطبيق يكون أكثر كمية من النصوص التي يُفسرها ويُفصلها في مجال العبادات والمعاملات؟



أين مخطوطة صحيح البخاري؟

يقول المؤلف: "...لذلك نحن نريد المخطوطة الأصلية لصحيح البخاري كما خطتها يمين الشيخ البخاري، وهذا تحدّي رفعناه مرات عدة قبل خمس سنوات، ولا زلنا نرفعه إلى الآن، نتحدى هؤلاء الشيوخ المدّاحين أن يقدّموا لنا المخطوطة الأصلية... لا أحد من هؤلاء الشيوخ يعرف، لكنها الحقيقة التي يريدون إخفاءها، ونحن نعمل عبر هذا الكتاب اليوم على إظهارها، وهي أنه لا يوجد في العالم أجمع مخطوطة واحدة، بخط محمد بن إسماعيل البخاري لصحيح البخاري" (ص ١٦٣-١٦٤).

والسؤال: هل يمكن لعاقل أن يجزم بعدم احتمال اكتشافها، وقد تم اكتشاف أجزاء من مخطوطات التوراة الإنجيل حديثاً.

ويتحدى المؤلف العلماء أن يظهروا المخطوطة الأصلية للصحيح، بقوله الجازم: "لا يوجد في العالم أجمع مخطوطة واحدة".

والسؤال: هل يدّعي المؤلف الألوهية، ليدّعي الإحاطة بالموجود وغير الموجود عبر المكان والزمان، ويجزم بعد وجود المخطوطة؟ أم أن المؤلف يقول ذلك وهو في حالة غياب الوعي؟

والسؤال الآخر: هل يمكن لأي عاقل أن يعتقد بأن المخطوطة هي أوثق من الرواية الشفوية من ثقة إلى ثقة، وبضوابط حازمة أو حتى بطريقة تلقائية؟

وهل من لديه أية ذرة من العقل أن يؤمن بأن المخطوطة أقل احتمالاً للتزوير من النقل الشفوي من ثقة إلى ثقة إلى ثقة، بالنسبة للأحداث الماضية؟ وبعبارة أخرى: أيهما أوثق؟ وجود مخطوطة أو وثيقة مكتوبة؟ أم أن يقول أبا المؤلف أن المؤلف ابنه، ويقول الجد أنه حفيده، وأن يقول الجد أن أباه فلان الذي مات... إلى أن يصل نسب المؤلف إلى الإنسان المحدد في الجيل العاشر، أو إلى آدم عليه السلام؟

ولو افترضنا أن أحداً اتّهم المؤلف في صفاء نسبه إلى آدم عليه السلام، فهل نرجع إلى مخطوطة قد يزورها من اتّهمه؟ أم نرجع إلى سلسلة الروايات الشفوية الموثقة أسانيداً؟

ويقول المؤلف في إحدى المقابلات، مفتخراً باكتشافاته الفريدة التي تؤيد موقفه من السنة النبوية: "إن هناك ثلاث عشرة نسخة لصحيح البخاري"، دون أن يوضح أي نسخ كاملة وبينها اختلافات؟ وما نسبة الاختلافات بينها؟ وهل هي اختلافات جذرية تؤثر فيما يستنبط منها؟ أم لا؟

إن الأصل أن العاقل يجمع ما يستطيع من روايات حول الشخصيات أو الأعمال غير المتوفرة بين يديه، ولكن تتوفر كتابات حولها، فيطلع على كل أو جل الروايات والأخبار التي تدور حولها، ثم يُحكّم قواعد البحث العلمي المحترمة، وذلك بالمقابلة بين نسبة الروايات الإيجابية في مقابل الروايات السلبية، واستبعاد المبالغات الواضحة في المدح أو الذم، ويحرص على التأكد من ثبوت الروايات والقصص السلبية أكثر من الحرص على التثبت من الروايات والقصص الإيجابية؛ تجنباً لأن يحاسبه العزيز الجبار يوم لا ينفع مال ولا بنون، ثم يرسم السمة العامة للشخصية التاريخية أو العمل التاريخي المحدد غير المتوفر؛ (انظر مثلاً: منهج أبحاث المؤرخين في خطوات).



ومما هو جدير بالذكر أن بعض علماء الحديث يرجحون الأخبار السلبية ذات الصلة القوية بالعدالة وقوة الحفظ على الأخبار الإيجابية، لأهمية المصدقية في الأخبار المنسوبة إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

الانتقاء في فهم النصوص:

عندما يكون الإنسان متحيزاً قناعة أو استزاقاً، من الطبيعي أنه يميل إلى الفهم الذي يؤيد موقفه وينتقيه، وإن استوجب الأمر تزوير فهم، فلا مانع لديه، ولذلك قد يأتي بتفسيرات تثير السخرية عند العقلاء.

ينتقد المؤلف بشدة وعنف قول العلماء: "صحيح البخاري أصدق كتاب بعد القرآن الكريم"، فيفهم من هذه العبارة أن صحيح البخاري خال من الأخطاء، أو أنه منافس للقرآن الكريم.

لهذا ينتقي معنى يخترعه لقول عائشة أن الرسول يقول: لقد أذكرني أية كذا (٦٤)، باعتبارها تعني أنه كان نسي الآية، فذكره بها القارئ، بدلاً من "ذكرني" بمعنى نهني.

ولجل المؤلف بأصول الفقه يقول بأن: تحريم لحوم الحمر الأهلية يتعارض مع قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ﴾ [الأنعام: ١٤٥] (ص ٣٣)، فلم يدرك أن التحريم هو تقييد لمعنى مطلق في الآية، وجاء متأخراً للتدرج في الحكم؛ إذ كانت لحوم الحمر الأهلية مصدراً غذائياً شائعاً في المجتمع.

ولجل المؤلف وتكاسله عن البحث، يقول هناك: حديث في صحيح البخاري أتحدى أن يفهمه أحدٌ أيّاً كان، أو يستطيع شرحه اعتماداً على نصه فقط.

والنص يقول: قلت يا أبا المنذر، إن أخاك ابن مسعود يقول كذا وكذا، فقال: إني سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال لي: قيل لي، فقلت: قال: فنحن نقول كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (ص ٦٩).

ويعترف المؤلف بأن النص يحتاج إلى السياق لفهمه، ومع هذا يتحدى أن يفهم النص أحد، فمن الطبيعي أن يصعب فهم النص المقطع من سياقه.

ولو رجع المؤلف إلى الرواية الأخرى التي فيها سياق الحديث، لتّضح معنى الحديث، فهي تقول: سَأَلْتُ أُبَيَّ بْنَ كَعْبٍ عَنِ الْمُعَوَّذَتَيْنِ؟ فَقَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: قِيلَ لِي: فَقُلْتُ: فَنَحْنُ نَقُولُ كَمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

ومن الفهم الخاطئ قوله عن بعض الأحاديث النبوية: ومن هاته الخرافات حديث: "إذا اقترب الزمان لم تكذب رؤيا المؤمن تكذب، رؤيا المؤمن جزء من النبوة، ويورد حديث: "أصدقكم رؤيا أصدقكم حديثاً"، وقول رسول الله: "لم يبق من النبوة إلا المبشرات، قالوا: وما المبشرات؟ قال: الرؤيا الصالحة"، ويورد قول النبي: ذهبت النبوة وبقيت المبشرات، سئل عن المبشرات؟ قال: هي الرؤيا الصالحة يراها المسلم أو تُرى له، فهي مبشرة بالخير"، فيعلق المؤلف بأن الرؤيا الصالحة لا تصلح للمحاجة" (ص ٨٣).

والسؤال: هل ورد في النصوص المذكورة أنها مصدر للتشريع أو دليل في المحاجة، فمن أين أتى المؤلف بهذا المعنى لنص الحديث؟



ويحتج المؤلف بعنف على تفسير صاحب أضواء البيان على الآية التي تحث على أكل الطيبات - أنها لا تتعارض مع تحريم لحوم الحمر الأهلية، ويقول: هذا نموذج صارخ عن شيوخ اليوم الذين يميلون إلى إقصاء القرآن والتمكين لمرويات، وقولهم على الله ورسوله بهتاناً عظيماً (ص ٣٣).

فالآية تقول بصيغة مطلقة: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ. إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهْلَ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [سورة البقرة: ١٧٢ - ١٧٣].

ولكن لجهل المؤلف لم يدرك أن الحديث يقيد الإباحة المطلقة في الآية، ولكن لا يعارضها أو ينسخها.

توهم النظرة الدونية إلى لقب الحبشي:

يقول المؤلف: إن الأحاديث التالية فيها "تعريض بالحبشة وذوي البشرة السمراء أو السوداء"، ومن هذه الأحاديث قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: "اسمعوا وأطيعوا وإن استعمل عليكم عبد حبشي كأن رأسه زبيبة"، وقول عائشة: رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يسترني بثوبه وأنا أنظر إلى الحبشة وهم يلعبون في المسجد، فجرهم عمر، فقال النبي: "دعهم، أمنا بني أرفدة، يعني من الأمن، وكذلك قول أنس بن مالك: لما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة، لعبت الحبشة بحراهم فرحاً بذلك" (ص ٣٦).

ومن الأحاديث قول ابن عمر أن حبشياً دُفن بالمدينة، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "دفن في الطينة التي خلقت منها، وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: "المملك في قريش والقضاء في الأنصار، والأذان في الحبشة". إن الإنسان الطبيعي يدرك أن هذه التسميات التي تنسب الحبشة إلى بلادهم، ليس فيها تنزيل لقدرهم.

والسؤال: لماذا هذا الحقد الدفين للعرب ولقريش الذين أسلموا وللنبي الذي فضله رب البرية على العالمين؟ ولماذا هذا الفهم الأسود للعبارات والأوصاف الطبيعية؟ هل يشعر بالدونية إذا نسبته أحد إلى وطنه المغرب الذي يقع في القارة الإفريقية؟

الكذب والمبالغة:

يبدو أن المؤلف مولع بالمبالغة والكذب، فيقول مثلاً: وهذا ما يفسر اتباع العديد من الشيوخ ما ورد في الأحاديث، ضارين بغرض الحائط كل الآيات والأحكام الواضحة الواردة في القرآن، ويمكن أن تضرب العديد من الأمثلة لذلك (ص ٢٧).

ويقول: يمكننا أن نأتي بعشرات، بل بمئات الأحاديث التي تعارض القرآن جملة وتفصيلاً، وتسيء إلى مقام الألوهية والرسالة معاً، والماتحة من مستنقع الخرافة، والمصادمة للعلم والعقل من كتب الحديث بما فيها صحيح البخاري، ولكن اكتفينا بهذين المثالين" (ص ٢٩-٣٠).

ويقول: ويمكننا أن نأتي بعشرات بل مئات الأحاديث التي تعارض القرآن جملة وتفصيلاً، وتسيء أيضاً إلى مقام الألوهية والرسالة معاً، والماتحة من مستنقع الخرافة، والمصادمة للعلم والعقل، لكن اكتفينا بهذين المثالين (ص ٣٠).



ويقول: كل هاته الملل والنحل والمذاهب والطوائف والعرقيات، استغلت تفشي المرويات التي بلغت مئات الألوف من الأحاديث المتضاربة المتناقضة، وكلها منسوبة إلى الرسول الكريم (ص ٣٤).

ويقول: وتفشيت المرويات العرقية حتى بلغت مئات الألوف من الأحاديث المتضاربة المتناقضة، وكلها منسوبة إلى الرسول الكريم (ص ٣٤).

وكذلك يقول: ويمكن أن نغضي في هذا بدون نهاية، فكل فئة من المجتمع المكون للدولة الإسلامية آنذاك، حاولت أن تجد لها مكاناً يوثقها ما تصبو إليه من خلال اختلاق روايات وأحاديث وآثار، ولم تقف عند هذا الحد، بل حاولت كل فئة أن تجد للفئة المناوئة لها من الأحاديث والآثار ما تدمها به، وتكفرها به وتدخلها به إلى جهنم وبئس القرار (ص ٣٨).

وعن الصحابة يقول: "ما على القارئ إلا قراءة سورة التوبة التي يسميها البعض الفاضحة، فقد ورد فيها كثير من الانتقادات لهم، وأظهرت حقائق العديد منهم" (٥٢).

ويقول: "لعل الشخصية الدينية الأكثر تأثيراً في التاريخ الإسلامي هي شخصية «محمد بن إسماعيل البخاري»، لما حملته من ملامح جعلت البعض يغالي فيها ليرفعها إلى مقام الأنبياء أو أكثر، وكذا الكتاب المنسوب إليه «صحيح البخاري» الذي تم رفعه إلى مستوى أن يقارن بكتاب الله" (٧٤).

وتحت عنوان "الخرافة بالأرقام"، يقول: "إن الغلو في كتاب صحيح البخاري، وجعله مع كامل الأسف فوق كتاب الله تعالى الموحى إلى نبيه، رغم كم الأباطيل والخرافات والأساطير التي يزرع بها هذا الكتاب، أصبح من الأمور المسلمة لدى الشيوخ، بل إن من يتصفح هذا الكتاب سيقف على إساءات كبيرة في حق الله، وفي حق نبيه، وفي حق كتاب الله، وفي حق أمهات المؤمنين، وفي حق الإنسانية جمعاء، وإهانة للعقل البشري بشكل لا يمكن وصفه" (ص ١١٩)، ويقول: "صحيح البخاري: مليء بالطوام الكبرى والخرافات الجسيمة والإساءات البالغة للدين وللرسول ولرب العزة وللإنسان وللحيوان" (ص ١٦٣).

ويقول: "سيصدم القارئ من هول المفاجأة حينما سيكتشف حقيقة مجموعة كبيرة من الأحاديث المسيئة إلى الإسلام ولنبى الإسلام، بل لرب العالمين داخل هذا الكتاب، والتي لن نعرضها كلها، بل سنكتفي بعرض نماذج منها فقط" (ص ١٤٩).

أكذوبة السنة القاضية على القرآن:

مما يشد انتباه المستعرض للكتاب أن المؤلف حريص على انتقاء الفهم الذي يبرر شتمه للسنة النبوية وعلومها وعلمائها، وعلماء المسلمين كافة، ليس هذا فحسب، ولكنه يسبح في الخيال ليكذب على علماء الإسلام كذبة جريئة وصريحة تفوق تصور الإنسان الطبيعي، وهي أنهم يقولون بأن السنة فوق القرآن.

فالمؤلف يقول: "إذا فتحول تدوين الحديث إلى آفة جعلت المسلمين يتعدون عن كتاب الله، وأصبح التشريع يؤخذ بالأساس من الحديث بدل القرآن، فانشغل الناس بالحديث وجمعه والاستنباط منه، في حين لم يعد للقرآن دور إلا في الاستشهاد للنص الحديثي" (ص ٢٠).



وتحت عنوان "السنة قاضية على القرآن" يقول: "من يقرأ هذا العنوان سيصاب بالدهشة من أول وهلة؛ حيث أن المنطق يقول: إذا كان القرآن هو الأصل الأول من أصول التشريع بالاتفاق، وهو كلام الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، فكيف ساع لهؤلاء القول بأن السنة قاضية على الكتاب؟! (ص ١٧، ٢١-٢٤، ٢٧، ٤٥، ٥٥-٥٦).

وبضيف: "إذاً من خلال هذه النقول نجد أن هؤلاء الشيوخ اعتبروا المرويات المأثورة عن النبي - وهي في غالبها العام ظنية الثبوت - قاضية وحاكمة على القرآن القطعي الثبوت، وهذا كلام فيه خبء معناه ليست لنا عقول، فمن يتجرأ على هذا القول بهذا الشكل، وبدون أن يرف له جفن، سأشك في عقله إن لم أشك في إيمانه" (ص ٢٧).

ويقول: "هنا أتساءل والحرقة تعتصر قلبي وتغتصب عقلي اغتصاباً: إذا كان كتاب الله الذي مصدره المطلق اللانهائي، صاحب العلم الكلي، يُنسخ وتُلغى أحكامه لصالح مرويات بشرية نسبية في كل شيء، حتى لو صحت نسبتها إلى الرسول الكريم، فما معنى نزول هذا الكتاب إلينا، وما الفائدة منه، وهو غير قائم بذاته ويحتاج إلى غيره، مما هو أقل منه منزلة بأشواط إن صح التعبير" (ص ٣٣).

ويقول: "لكن مع من نتحدث ومن نحاور؟ أمع الناس الذين يعتبرون تلك الروايات التاريخية التي لا يمكن أن تتجاوز كونها تراثاً، "يعتبرونها قاضية على القرآن وناسخة له، لاغية لأحكامه وناقضة لها، ألا ساء ما يزرعون" (ص ٣٨).

ومع هذه الكذبة الكبرى الجريئة التي يتهم بها علماء الإسلام يأتي باستشهادات تفسر المقصود الصحيح بكلمة "قاضية"، ولكنه لا ينتبه إلى معانيها؛ لأنه غارق في خياله، لا يدرك ما يقرأه وما يكتبه، فيصر على ترديد الكذبة التي يلصقها بعلماء المسلمين ويهاجمهم عليها بعنف.

فمثلاً يستشهد بقول الأوزاعي: الكتاب أحوج إلى السنة من السنة إلى الكتاب؛ قال أبو عمر: يريد أنها تقضي عليه، وتبين المراد منه (ص ٢٧).

ويقول تحت عنوان "السنة ناسخة للقرآن": بعد أن حكموا بأن السنة قاضية على الكتاب، بمعنى أنها مبينة ومفسرة وحاكمة، لم يجدوا مخرجاً لإزاحة التناقضات الواضحات للحديث في مواجهة القرآن، إلا أن يحكموا بأن السنة ناسخة للقرآن، وهم بذلك عملوا أيضاً على تكريس مبدأ السيادة المطلقة للمرويات على كتاب الله، فلم يُعد له أي دور في حياة الناس إلا أن يتلى لطرد الشياطين، أو يسترقى به لدفع الأمراض، أو للقضاء المبرم على العين والحسد؛ أي: إنهم ربطوه بالخرافية، وجعلوا منه وسيلة للاستزاق... (ص ٣٠).

ويستشهد بقول الإمام أحمد بن حنبل لَمَّا سُئل عن القول بأن السنة قاضية على الكتاب قال: "ما أجسر على هذا أن أقوله بل أقول أن السنة تفسر القرآن وتبينه".

كما يناقض المؤلف نفسه دون أن يدري بما يكتبه، فيستشهد بـ ١٨ حديثاً في فضل القرآن، من الكتب التي يعتبرها أساطير، ومنها صحيح البخاري، ولا يدرك المؤلف أن هذه الأحاديث النبوية تؤكد فضل القرآن، وليس



فيها نص يفيد بأن السنة تلغي القرآن أو تنسخه كما يصير المؤلف على تحيُّله، وإصاقها بعلماء المسلمين زوراً وبهتاناً، ويكفي العاقل أن يتصفح كتاباً من كتب أصول الفقه؛ لينكشف هذا الكذب الجريء الذي يناقضه هو نفسه، (مثلاً أصول الفقه في خطوات).

والسؤال: ألا ينتبه المؤلف إلى أن استشهاده تؤكد أن كلمة قاضية لا تعني الضربة القاضية في الملائكة، ولا يقضي عليه، أي يزيله من الوجود؟ وهل يدرك المؤلف أن تعليق الإمام أحمد يؤكد المعنى الصحيح، لكنه يعترض على أسلوب التعبير عنه؛ حيث يقول: "بل أقول أن السنة تفسر القرآن وتبيّنه"؟

وألا يعتقد المؤلف أن الذي لديه أدنى درجة من الذكاء والمعرفة يدرك أن المقصود بأن السنة "قاضية" أنها تُبَيِّن وتفصل الآيات المجملة والمطلقة ظنية الدلالة، كما يثبتته هو كتابةً، في الأقوال التي يستشهد بها، ولكن بدون الانتباه إليها؟

ويشهد للمعنى الصحيح الذي أورده المؤلف دون أن يدري، فالسنة تفسر وتضع الأحكام الشرعية المطلقة في القرآن في صيغها التطبيقية المقيدة أو المحددة، ومثاله حين يأمر الله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّائِعِينَ﴾ [سورة البقرة: ٤٣]، فتأتي السنة لتوضح كيفية الصلاة وشروطها، وتبيّن أنواع الزكاة وأنصبتها ومقاديرها، ويحرم الله الربا، فتأتي السنة لتعرف بالربا المحرم، من بين المعاملات التي يأخذ فيها الدائن أو البائع، زيادة على المبلغ المستلف أو القيمة الحاضرة وقت المبايع، وهذه العلاقة معلومة حتى في النظم اللادينية؛ حيث تفسر اللوائح الدستور والأنظمة الأكثر عمومية.

استحالة وجود حفظ البخاري:

وتحت عنوان "أسطورة الحفظ الأسطوري" يقول المؤلف: "في نفس سباق وسباق ولحاق سيرة الإمام البخاري المحفوفة بالأساطير، نجد أن الرواة كي يكملوا تلك الحلقات الخرافية، أضافوا إليها أيضاً أسطورة الحفظ، أو الحفظ الأسطوري، حتى إن أحدهم كتب مقالة في مجلة العربي الجزائرية عنوانها: «البخاري بطل العالم في الذاكرة»، مؤكداً تفوقه على أهم الشخصيات العالمية في عصرنا وفي كل العصور، على صعيد الحفظ والتذكر؛ حيث اعتبر أن ذاكرته أسرع من ذاكرة الكمبيوترات العملاقة (ص ٩٩).

ويقول المؤلف: "فقد جاء عن حفظه الأسطوري في البداية والنهاية لابن كثير ما نصه: «ولد البخاري... فألمه الله حفظ الحديث وهو في المكتب، وقرأ الكتب المشهورة وهو ابن ست عشرة سنة حتى قيل: إنه كان يحفظ وهو صبي سبعين ألف حديث سرّاً... ولك أن تتصور الكم الهائل من الأحاديث «السبعون ألفاً» التي كان يحفظها البخاري بترجمها وأسانيدها، وما قيل في رجال هاته الأحاديث فرداً فرداً، من جرح أو تعديل، ودرجة كل حديث من حيث الصحة أو الضعف... وهو ما زال صبيّاً في سن اللعب، فعلى هذا يجب أن يكون البخاري قد بدأ حفظ الأحاديث قبل أن يولد، حتى لو لم نأخذ بعين الاعتبار سنوات تعلّمه اللغة و"علومها"، والفقه و"علومه"، والحديث و"علومه"، ولم نأخذ بالاعتبار سنوات رضاعه، ثم تعلّمه الحبو فالمشي فالهرولة، ثم سنوات تعلّمه النطق فالكلام، ثم سنوات لعبه مع الأطفال، فبالرغم من عدم أخذنا في الاعتبار بكل هذا، فانه



رغم ذلك، ستبقى مسألة حفظ البخاري خرافة كخرافات أخرى نقلت إلينا بدون تمحيص من ناقلها عبر كتب التراث المليئة بهذا الخبل «التاريخي» الذي يرمي بالأساس إلى خلق شخصية أسطورية عصية على النقد، أو الطعن، لهذا نُسب إليها ما لا يقبله عقل ولا منطق" (ص ٩٩-١٠٠).

لقد دفعني كلام المؤلف ومن على شاكلته في رفض المواهب الربانية الخاصة، مثل: سرعة الحفظ وجودته، إلى التحدث مع بعض النشطين في إنشاء ورعاية حلقات حفظ القرآن والتدريس فيها سنوات عديدة، وسألتهم عن إمكانية وجود هذه الحالات الاستثنائية في القدرة على الحفظ، فكانت إجابة أحدهم: ألا تتابع وسائل الإعلام المؤسسية (المطبوعات ومحطات الإذاعة والتلفاز)، والفردية (ما يرد في شبكة الإنترنت؟)، قلت: بلى، ولكن بعض الباحثين والدكاترة المجتهدين يتصورون استحالتها، فكان ردة الفعل عند أحدهم: هناك ثلاثة احتمالات؛ إما أن هؤلاء يعيشون في كهوف، أو أن الأصل أن يكونوا في ملاجئ خاصة، أو أنهم من المخلوقات التي لا تُحسن إلا النهيق، فيحسبون أن جميع المخلوقات مثلهم، وليست هناك مخلوقات قادرة عن التعبير بدقة عالية عن المعلومات والأفكار والمشاعر.

والسؤال: هل يعلم المؤلف شيئاً عن حلقات تحفيظ القرآن الكريم واسعة الانتشار في العالم، ومدارسها شيئاً؟ أم أنه يتجاهلها حتى يروج لما يتخيله؟ أو أنه مشغول بارتياح أماكن أخرى لا علاقة لها بالدين.

وهل اطلع على بعض الأطفال والشباب الذين وهبهم الله منحة الحفظ والدقة فيه، حتى في هذا العصر الذي تعود فيه البشر على الاعتماد على المسجل والمقروء، بدلاً من الحفظ، وكثرت فيه أسباب انشغال الذهن وتشوشته؟

لماذا تأخر تدوين السنة النبوية:

يتساءل المؤلف: لماذا تأخر تدوين الحديث لمائة سنة بعد وفاة النبي، وهي بهاته القيمة في التشريع، ليس باعتبارها مبينة ومفصلة لما في القرآن، بل باعتبارها قاضية وناسخة لما في كتاب الله؟ (ص ٢١)، وهل يصح أن يدّعي النبي نصف ما أوحاه الله إليه يغدو بين الأذهان بغير قيد، يمسكه هذا وينساه ذاك، ويزيد فيه ذلك، مما يصيب غير المدوّن في كتاب محفوظ؟ (ص ٣١).

ويجب المؤلف على نفسه يقوله: إن أبا بكر الصديق وعمر بن الخطاب وغيرهم من الصحابة، قد بينوا العلل الواضحات التي كانت وراء منع كتابة الحديث، وهي ألا يكون كتاب آخر مع كتاب الله، أو حتى لا ينشغل الناس عنه.

ومن الغريب أن المؤلف ينكر هذا المعنى الذي يؤيده إذا جاء بصيغة مختلفة؛ حيث يقول: ومن الأعذار الغريبة جداً والخطيرة جداً التي يستدل بها هؤلاء لتفسير منع الرسول الكتابة لكلامه هي قولهم: "إن منع الحديث جاء في صدر نزول الوحي حتى لا يختلط على الناس كلام الرسول بكلام الله، فلا يميزون هذا عن ذاك" (ص ٢٥-٢٦).

ويتساءل المؤلف: من أَلَف صحيح البخاري؟ ويقول: "وَحُضْنَا جُولَات لِإِسْقَاطِهَا، بَعْدَ عَرْضِنَا لَخُطُوطِهَا الْعَرِيضَةِ، وَسَبَرْنَا غُورَ مَضَامِينِهَا، وَرَأَيْنَا كَيْفَ أَنْ هَاتِهِ الْأَسْطُورَةُ لَا تَسْتَطِيعُ أَنْ تَصْمَدَ أَمَامَ كَمِ الْحَقَائِقِ الْمَفْنَدَةِ



والناسفة لها، فهي أوهن من بيت العنكبوت، وأضعف من أن تصمد مع أول دليل مناوئ لها، وأول حجة في مواجهتها بعد هذا كله أن نتساءل ونسائل الشيوخ حول النسخة الأصلية لصحيح البخاري... وهو كما أثبتنا - مليء بالطوام الكبرى والخرافات الجسيمة، والإساءات البالغة للدين وللرسول ولرب العزة، وللإنسان وللحيوان" (ص ١٦٣).

ويقول: نحن نسألهم أن يدلونا على هاته المخطوطة، أين هي الآن؟ أين توجد؟ في أية مكتبة أو متحف، هي راقدة، أو مخنطة، أو مخزنة؟ لكن صدّقوني لا أحد من هؤلاء الشيوخ يعرف، لكنها الحقيقة التي يريدون إخفاءها، ونحن نعمل عبر هذا الكتاب اليوم على إظهارها، وهي أنها لا توجد في العالم أجمع مخطوطة واحدة بخط محمد بن إسماعيل البخاري لصحيح البخاري" (ص ١٦٤).

وحتى نوفر العناء على هؤلاء الشيوخ؛ لأننا نعرف مسبقاً عجزهم عن الإجابة، فقد حاولنا البحث نيابة عنهم عن المخطوطة الأصلية لصحيح البخاري، فوجدنا عرضاً مفصلاً لإبراهيم يحيى مفهرس مخطوطات في مكتبة الملك عبدالعزيز العامة بالرياض، يقدم لنا من خلاله النسخ التي يسميها "أصلية" لكتاب الجامع الصحيح؛ حيث قام بنشر هذا العرض على موقع أهل الحديث، وهو موقع سلفي مدافع عن الحديث و"علومه"، ويستमित هذا الموقع في الدفاع عن كتاب الجامع الصحيح للبخاري (ص ١٦٤).

والسؤال: لو تم توجيه السؤال نفسه إلى المؤلف: أين المخطوطة (الشهادة المكتوبة) التي تثبت انتسابه لجدّه التاسع أو لآدم عليه السلام؟ فماذا ستكون إجابته، وخاصة أنه لا يعترف بالنقل الشفوي للأخبار حتى تلك التي تخضع للفحص والتدقيق من خبراء ماهرين؟

وهل إذا لم يحضر مثل المخطوطة أو الوثيقة المكتوبة نشك في صفاء نسبه إلى آدم عليه السلام؟ وهل المخطوطات والوثائق الرسمية الورقية التي قد يحررها واحد فقط، أكثر وثوقاً من سلسلة من الشهود التي تنقل الأخبار أو المعلومة شفويّاً، مع احتمال تعدّد الشهود في كل الطبقات أو بعضها؟ وأيهما أكثر احتمالاً للخطأ الشهود أم الورقة التي تسجل اسم الأب أو الجد بخط غير مقصود أو مقصود، لوجود خطة لسرقة الطفل أو لاستبداله إذا كان ذكراً بصفة خاصة؟

وهل يدرك المؤلف أن الأصل هو النقل الشفوي بين الأحياء، حتى بالنسبة لشهادة ميلاده، وأن التوثيق بالكتابة أو بالتسجيل الصوتي ليس إلا وسيلة مساندة، وليست الأصل؟ فالمولود لا يولد ومعه من بطن أمه شهادة ميلاده، أو تكون جاهزة في متحف، أو مدفوناً في مكان يتم اكتشافه، ولو سألت طفلاً صغيراً كيف تم تسجيل شهادة ميلاده، سيقول: إن أحد والديه أخبر شفويّاً مسجل شهادات الميلاد باسمه ونسبته إلى أبيه وإلى أمه.

من الواضح أن المؤلف وأمثاله يجهلون أن جزءاً كبيراً من الأحاديث هي تطبيقات يومية، سواء أكانت عبادات أو معاملات، لا تحتاج إلى التدوين.

ويناقش الجوزي الأحاديث التي تروي منع النبي صلى الله عليه وسلم لكتابة الحديث، والتي تروي إجازته لها، فيرجح القول بإجازتها، ومن أقوى هذه الروايات أمره عليه الصلاة والسلام بكتابة ما ورد حول تحريم مكة ولقطة



الحرم في خطبته لأبي شاه، كما يفرّق الجوزي بين كتابة الحديث وتدوينه، فالأول هو جمع وتسجيل ما يسمعه الصحابي بدون تصنيف أو ترتيب، وأما الثاني فهو المعادل للتأليف، فقد يعتني الجامع بصب عنايته على باب من أبواب الفقه، أو على عدد منها، مع تصنيفها وترتيبها، وأورد ٢٠ مثالاً يؤكد كتابة بعض الصحابة لبعض الأحاديث النبوية حتى في العهد النبوي، أما التدوين فبدأ في منتصف القرن الثاني الهجري؛ (الجوزي ١٩٢-١٩٩).

وأما إذا استعرضنا ما اكتشفه المؤلف، ويتباهى بأنه وقّر به على الشيوخ جهدهم، سنجد ٦٧ مخطوطة، ثلاث نسخ منها كاملات، أما البقية فتتراوح بين بعض الأبواب إلى "قطعة" حسب وصف المؤلف، وهي الأكثر (ص ١٦٩-٢٣٩).

مصطلحات أصول الحديث:

هناك خلط في تعريف مصطلحات أصول الحديث، أو علوم الحديث، وتخبّط وتناقضات لافتة للانتباه في كتاب المؤلف.

مصطلح "حديث":

من المعلوم بدهاء أن عبارة "الأحاديث النبوية" هي معادلة لعبارة "السنة النبوية"، ويؤكد المؤلف التعريف الصحيح للسنة النبوية بقوله: "يعرف علماء الحديث مصطلح حديث بأنه: "ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل، أو تقرير، أو وصف خلقي أو خلقي"، ويؤيد قول أمنا عائشة، فيقول: "فكل شمائله وأخلاقه صلى الله عليه وآله وسلم، كانت تطبيقاً عملياً للقرآن، بمعنى أنه كان بإمكان أي مطلع على القرآن، أن يعرف شمائل المصطفى من خلال كلام الله" (ص ٢٦).

كما يؤكد التعريف السابق بقوله: "إذا كان الحديث الذي يخرج من فم الرسول وأفعاله التي يقوم بها وتقريراته أيضاً، وديناً باعتباره الأسوة الحسنة لنا..." (ص ٤١).

ويضيف: "الحديث بهذا المعنى خاص بالمرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم على ما ذهب إليه كثير من المحدثين، وجروا عليه في كتبهم، غير أن البعض من هؤلاء المحدثين من يُدخل في تعريف الحديث أقوال الصحابة والتابعين وأفعالهم، ويشهد لهذا صنيع جمهور المحدثين، فقد جمعوا في كتبهم بين أقوال النبي صلى الله عليه وسلم وأفعاله وتقريراته، وأقوال الصحابة والتابعين وأفعالهم، ولك أن تتعجب من هذا" (ص ٤١).

ومع هذا فإن المؤلف يناقض نفسه من حيث لا يدري؛ حيث يُصر على أن الأحاديث النبوية هي "كلام النبي"، ويكرّر فهمه هذا حوالي ٩ مرات بإصرار في مواضع متفرقة في كتابه، فيقول مثلاً: يكون معنى الحديث في كتاب الله غير معناه عند المحدثين، "كيف جاز لهم أن يصفوا كلام رسول الله بالحديث، مع أن الله في كتابه يعطي المعنى الاصطلاحي الحقيقي لكلمة "الحديث"، وهو كلام الله (ص ٤٣).



ويقول: ومن الأعذار الغريبة جدًّا، والخطيرة جدًّا، والتي يستدل بها هؤلاء لتفسير منع الرسول للكتابة كلامه هي قولهم: "إن منع الحديث جاء في صدر نزول الوحي؛ حتى لا يختلط على الناس كلام الرسول بكلام الله، فلا يميزون هذا عن ذاك" (ص ٢٥-٢٦).

ويقول: من هنا يبرز لكل ذي لبِّ حكيم أن فقه هؤلاء وفهمهم لا علاقة له بالقرآن الكريم، وأن دينهم لا يأخذونه إلا من روايات تاريخية لا قدسية لها، حتى صدق فيهم قول الله عز وجل: ﴿وَقَالَ الرَّسُولُ يَا رَبِّ إِنَّ قَوْمِي اتَّخَذُوا هَذَا الْقُرْآنَ مَهْجُورًا﴾ [الفرقان: ٣٠] (ص ٤١-٤٣).

وتحت عنوان "رواية الحديث بالمعنى" يقول: "يظن معظم الناس أن الأحاديث التي ترد في كتب الحديث عن رسول الله، أنها واردة عنه باللفظ كما قالها الرسول (٥٣)، وأن الأحاديث التي جاءتهم عن رسول الله صلوات الله عليه قد رويت عنه بمعناها، لم يستطيعوا أن يأتوا بها على حقيقة مبناها..." (ص ٥٤).

ويستشهد بأبي رية الذي تأثر المؤلف بفهمه أن الحديث النبوي معناه كلام النبي؛ حيث يقول: يحسب الذين لا خبرة لهم بالعلم، ولا علم عندهم بالخبرة، أن أحاديث الرسول التي يقرؤونها في الكتب، أو يسمعونها ممن يتحدثون بها، قد جاءت صحيحة المبنى محكمة التأليف، وأن ألفاظها قد وصلت إلى الرواة مصونة كما نطق النبي بها، بلا تحريف فيها ولا تبديل (ص ٥٥).

ويستشهد أيضًا بقول أبي رية الذي يقول: "إن رواية الحديث بالمعنى لتفيد بما لا يدع مجالاً للشك أن الصحابي يروي فهمه لكلام الرسول وينسبه للرسول، والتابعي يروي فهمه لما فهمه الصحابي من كلام الرسول، ومن روى عن التابعي، فهو يروي فهمه أيضًا عن فهم التابعي لفهم الصحابي عن رسول الله، وهكذا تتسع حلقات، فهم من فهم عمّن فهم، عمّن فهم، عمّن فهم عن رسول الله (٥٩)، ويضيف: "هل نحن أمام كلام الرسول مباشرة، أم نحن أمام فهم الرواة عن بعضهم البعض إلى رسول الله؟" (٦٠).

والسؤال: هل يعرف المؤلف أو أبو رية أن جزءًا كبيرًا من الأحاديث النبوية، هي وصف من الصحابة لأفعال وإقرارات للنبي عليه الصلاة والسلام، وليست أقوالًا حرفية للنبي، ولهذا من الطبيعي أن تختلف طريقة التعبير باختلاف الصحابي الراوي، كما قد تختلف عند انتقال الرواية من راوٍ إلى آخر؛ لأن حرية التعبير جائزة بشرط مراعاة الدقة في المدلول حسب الضوابط التي وضعها علماء الحديث.

ومن جهل المؤلف بالمصطلحات لا يفرّق بين الإسلام الذي جاء به النبي صلى الله عليه وسلم، والفرق المنحرفة عنه، فيقول مثلاً تحت عنوان "حرب الروايات": بعد أن تمزّقت أمة المسلمين مزعًا متفرقة، شيعة وسنة، ومرجئة وخوارج، وقدسية وجبرية، وغيرها من الطوائف والمذاهب (ص ٣٤).

ومن الكذب والتحايل على القارئ يقول: "لكن يبقى السؤال الذي يفرض نفسه وبإلحاح هو: ما تأصيل هاته الكلمة؟ ولا سيما إذا علمنا أن معنى الحديث في اللغة كما في لسان العرب لابن منظور هو: "الجديد من الأشياء، نقيض القديم، ويُطلق على الكلام قليله وكثيره؛ لأنه يحدث ويتجدّد شيئًا فشيئًا، وجمعه أحاديث". وأما إذا رجعنا إلى كلمة «حديث»، فنجدها بالمعنى اللغوي في القرآن، كهاته الآيات: جاءت لفظة حديث بمعنى كلام



الله، وجاءت وصفًا أيضًا لكتابه المنزل على نبيه، ومن مثل هاته الآيات: جاء المؤلف بعشر آيات، منها ٣ بشرية، ٧ كلام الله (٤١-٤٢).

ومن يحصي الآيات التي وردت فيها كلمة "حديث" في القرآن، يجد أنها وردت خمسًا وعشرين مرة، منها اثني عشرة للبشر، وثلاث عشرة لكلام الله.

وهذا الخلط عند المؤلف في تعريف الحديث النبوي يجر إلى خلط آخر، وهو عدم معرفة وجود الفرق بين الأحاديث النبوية الإخبارية والأحاديث النبوية التطبيقية، إضافة إلى الفروق الأخرى ذات الأهمية.

أقسام الأحاديث النبوية الرئيسة والفرعية:

صحيح أن كتب الحديث لا تمنح عناية كافية للتفريق بين الأحاديث النبوية، فيما خلا الإشارة إلى أن المحدثين يتساهلون قليلًا مع أحاديث الترغيب والترهيب، ويتشددون في أحاديث الأحكام.

والحقيقة أن هناك ضرورة للفصل بين الأحاديث المتعلقة بأحكام العبادات وأحكام المعاملات، والأحاديث الإخبارية التي تحكي قصص الأحداث الماضية، والإخبارية التي تتحدث عن الغيبات التي لا تدركها حواسنا الخمس، أو تتعلق بالترغيب والترهيب.

فأحاديث الأحكام ذات طبيعة تطبيقية، لا تحتاج إلى تدوين كما يتم تدوين القصائد الشعرية أو القصص والحكايات، فهي ممارسات يومية عملية: (طريقة أداء العبادات، أو التعامل المالي أو الأخلاقي)، وهي أوامر (أقوال)، أو أفعال أو تقارير، يسهم في المحافظة على مصداقيته التطبيق اليومي له، فيختلف عن الأحاديث النبوية الإخبارية التي تحتاج إلى الحفظ والتدوين للحفظ على أصالتها.

ولهذا يختلط الأمر في أذهان الذين لا يؤدون العبادات اليومية أو الأسبوعية أو الشهرية، ولا يطبقون الأحكام والأخلاق الإسلامية في حياتهم، فيظنون أن جميع الأحاديث النبوية هي أقوال للنبي صلى الله عليه وسلم بألفاظها، وفي أحسن الأحوال يظنون أنها أخبار عن الماضي؛ إذ لم يتم تسجيلها في عهد النبي صلى الله عليه وسلم، مع جواز روايتها بالمعنى يجعلها عرضة للتحريف.

وهناك نقطة أخرى ترتبط بصفة خاصة بالرواية بالمعنى، وهي عدم التفريق بين الجزء الجوهرى من الحديث النبوي، والأجزاء التكميلية، وبعبارة أخرى، هناك ضرورة للتفريق بين الحدث الرئيس، وتفاصيله، فالملاحظ أن الروايات المتعددة تتفق على الجزء الجوهرى، سواء أكان خبرًا أو حكمًا، ولكن قد تتعدد وتختلف في التفاصيل، والاختلاف في التفاصيل لا يعد وحده حكمًا كافيًا في مصداقية الجزء الجوهرى من الحديث النبوي أو السنة النبوية الواحدة، وإن اختلفت رواياته في التفاصيل، ولا يطعن إلا في مصداقية التفاصيل.

ومما يختلط على الفئة المهاجمة للسنة النبوية ارتزاقًا أو جهلاً - أن العبادات بصفة خاصة تتكون من أركان، وسنن ومستحبات، ففي الوقت الذي تجمع فيه الروايات على أركان الصلاة، مثل تكبيرة الإحرام، والركعة، والسجدين، فإن هناك مجالًا للتعدد فيما يضيفه المصلي من أدعية إلى الدعاء الأساس المسنون، وهناك تعدد في الصيغ الجائزة للشهادة مثلاً، وبسبب جهل المهاجمين للسنة النبوية بهذه الحقائق، يعتقدون أن التعدد يطعن في مصداقية الأحاديث النبوية كلها.



علم أصول الحديث:

إن القارئ حتى من لديه فقط ألف باء المعرفة في علم أصول الحديث، يُمكنه ملاحظة التناقضات وخبط العشواء في فَهْم المؤلف لهذا العلم، ومكوناته ومصطلحاته، مثل: مصطلح الصحابي والعدالة، فالمؤلف لا يعترف بضرورة علم أصول الحديث الذي يضع الضوابط اللازمة لسلامة عملية النقل للمعلومات وللأخبار عبر القرون المتعاقبة، ولا يعرف أن هذه الضوابط لا تقتصر في فحص المصادقية على نقد السند باستخدام سلسلة الأسانيد، بعد التأكد من أمانة ناقلها وكفاءتهم في النقل، ولهذا يجهل أهمية منهج نقد المتن عند المحدثين، الذي يستخدم العقل والمعلومات التي يحتزنها؛ (انظر مثلاً: أصول الحديث في خطوات).

ولهذا يقول المؤلف: "ثم إن "علم" الرجال انصب على دراسة رجال الحديث دون النظر في المتن - وهو الأهم - فبدؤوا يجرحون على هواهم، متأثرين بالعصبية المذهبية، وبالشائعات أحياناً، وهكذا، لنخلص في النهاية إلى أن علم الرجال أكذوبة تاريخية، تم التهويل بشأنها من أجل نسبة أحاديث للرسول هو بريء من أغلبها" (ص ٥١). ويقول: "ونجد أن رجالاً وثقهم البخاري، ضعّفهم آخرون، ورجال ضعّفهم البخاري ووثّقهم آخرون، وأيضاً تعديل وتجريح الرجال خضع للأهواء المذهبية، فرجال السنة الموثقون لديهم يُضعّفهم الشيعة، ورواة الشيعة الموثقون لديهم يُضعّفهم السنة وهكذا، لنخلص في النهاية إلى أن علم الرجال أكذوبة تاريخية تم التهويل بشأنها من أجل نسبة أحاديث للرسول هو بريء من أغلبها" (ص ٥١).

والسؤال: هل المؤلف من الشيعة الذين يعتقدون أنهم ينتمون إلى الإسلام؟ أو السنة الذين يمثلون حقيقة الإسلام؟ أم أنه لا هذا ولا هذا؟

مصطلح الصحابي:

يمكن تلخيص قول جمهور العلماء في تعريف الصحابي بما يلي:

أولاً: الصحابي هو من لقي النبي صَلَّى الله عليه وسلم مؤمناً به، ومات على الإسلام؛ أي: إذا مات كافراً أو منافقاً لا يعتبر صحابياً، وقد ورد في تعديلهم قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ فَمَنْ نَكَثَ فَإِنَّمَا يَنْكُثُ عَلَى نَفْسِهِ وَمَنْ أَوْفَى بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ فَمَنْ يَكْفُرْهُ إِجْرًا عَظِيمًا﴾ [سورة الفتح: ١٠].

وقوله تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ الْأُولُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ * وَمَنْ حَوْلَكُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ مُنَافِقُونَ وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُّوا عَلَى النَّفَاقِ لَا تَعْلَمُهُمْ خُذْ نَعْلَهُمْ سَعْدَ جُحْمٍ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ يَرُدُّونَ إِلَى عَذَابٍ عَظِيمٍ * وَأَخْرُوجُوا اعْتَرِفُوا بِذُنُوبِهِمْ خَلَطُوا عَمَلًا صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا عَسَى اللَّهُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [سورة التوبة: ١٠٠-١٠٢].

فالآية تعلن رضا الله عن الصحابة، وتُنبه إلى وجود المنافقين، وتذكّر بأن بعض المنافقين قد يتوبون.



والصحابه من البشر، وهم متفاوتون في درجة العلم بتعاليم رب العالمين ودرجة تطبيقها، وقد تكون لهم زلات عن غفلة، فتندرج تحت الخطأ والنسيان المعفو عنه، وقد يخطئ مدفوعاً بتحقيق الرغبات البشرية التي تندرج تحت الحقوق الشخصية، فتكفيه التوبة والاستغفار، وقد يترتب على الخطأ حقوق للآخرين، فيكفر عنه تعويض الآخرين عن حقوقهم، ونيل العقاب الذي شرعه رب العالمين.

ثانياً: كان المنافقون معدودين من بين أهل المدينة، وهم معروفون عند الصحابة الذين يعيشون معهم، من خلال سلوكهم وأقوالهم، فمثلاً كان الله يكشف حقيقتهم ويعلمهم النبي فرداً فرداً، وثبتت توبة بعضهم، فماتوا مسلمين، وأما الذين ماتوا على النفاق، فهم ليسوا من الصحابة، وهم أقل كثيراً.

ولقد علم النبي عليه الصلاة والسلام حذيفة بن اليمان العلامات التي يعرف بها المنافقين بالنظر إلى سيماهم، وكان ذا فراسة ملهمًا، إذا نظر إلى الرجل يعلم أنه مؤمن أو منافق، وكان عمر بن الخطاب لا يصلي على جنازة لم يصل عليها حذيفة، إذا كان حاضراً، وتوفي حذيفة في العام الهجري ٣٦، وذلك بعد مقتل عثمان بن عفان بأربعين ليلة، وبعبارة أخرى، مكث مدة كافية تمنحه فرصة كشف المنافقين إن روي حديثاً.

ومن الأدلة على أنهم معروفون قول كعب بن مالك أحد الثلاثة الذي تخلفوا تكاسلاً، عن الانضمام إلى الجيش في غزوة تبوك: "كنت إذا خرجت إلى الناس بعد خروج رسول الله صلى الله عليه وسلم، فطُفت فيهم: أحزني أي لا أرى إلا رجلاً مغموصاً عليه النفاق، أو رجلاً ممن عذر الله من الضعفاء" (البخاري ومسلم).

ولا شك أن نسبة المنافقين الذين فضحهم الله في سورة التوبة محدودون لا تمثل إلا نسبة ضئيلة جداً جداً، مقارنة بعدد الصحابة الذين يزيدون عن المائة ألف، وهذا مبرر علمي قوي وفطري لتعميم صفة العدالة عليهم جميعاً، وهو بعكس المنهج الذي يعمم أربعين حديثاً على سبعة آلاف حديث وأكثر.

ويروج المؤلف للروايات التاريخية المكذوبة التي توردها بعض الكتب، ولم يدع مؤلفوها تحقيقها، ومثال ذلك الرواية التي توجه تهمه شنيعة للصحابة رضوان الله عليهم جميعاً؛ حيث تقول الرواية أن "الصحابة أهملوا دفن الرسول ثلاثة أيام حتى انتفخ بطنه"، وذلك لأنهم «كانوا مشغولين بشيء أهم وهو الحرص على كرسي الحكم» (ص ٦٩)، وهي رواية دسها بعض المغالين في حب الخليفة الراشد الرابع.

مصطلح العدالة:

يمكن تلخيص الشرط الجوهرى في تعريف علماء الحديث للعدالة بأن المقصود بها في هذا السياق، هو أن الصحابي والراوي حريصون على أداء ما فرضه الله، واجتناب ما حرّمه رب العالمين، ومنها الكذب على نبيه الأمين، وذلك لقوله عليه الصلاة والسلام في حديث متواتر لفظاً ومعنى: "مَنْ كَذَبَ عَلَى مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ"، ولهذا لم يثبت على أحدهم الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم، وإذا قلنا أنهم ثقات وتقاة، فإنما بنى هذا التقويم على سلوكهم الظاهر، ولا يدعى علماء الحديث أنهم شقوا قلوبهم فعملوا ما فيها.

الخلاصة العامة:

وفي الخاتمة نقول: لقد ثبت من استعراضنا الموثق بالصفحات لكتاب المؤلف أنه:



أولاً: يعتمد على منهجين رئيسين:

(١) الحكم على مصداقية النصوص المقدسة بالعقل فقط.

(٢) لا يرفض الشهادات الشفوية للمتخصصين في نقل السنة النبوية عبر القرون، ويحدد جهود علماء الحديث، ويعمم الحالات النادرة على العمل كله.

ثانياً: يسيء إلى نبي رب العالمين وأصحابه البررة بطريقة ملتوية، ويشتم بصراحة السنة النبوية أو الأحاديث النبوية (المصدر الثاني للإسلام)، وأصول الحديث، وعلماء الأمة الإسلامية عامة، وخاصة الذين تفانوا في خدمة السنة النبوية، ولا يزالون.

ثالثاً: يحشو كتابه بالشتائم والسخرية، ليس لإبليس والشياطين، ولكن للسنة النبوية وعلمائها، فشتائمهم وسخرياته تقارب المائة في الكتاب، أي بمعدل شتيمة لكل صفحتين.

رابعاً: يحشو كتابه بالأكاذيب والمبالغات، وبالمعلومات المغلوطة المتناقضة، ويكذب الأخبار الموثقة، ويصدق الأخبار غير الموثقة، ويرجحها على الأولى، ويفهم النصوص بطريقة معوجة، جهلاً أو عن قصد، ليتخذها مبررات للإساءة إلى النبي وأصحابه البررة، والعلوم التي تميز بها المسلمون وعلمائهم.

خامساً: يرفض شهادات الآلاف من العلماء ذوي الكفاءة العالية في توثيق الأخبار الذين يتصفون بالصدق، والإخلاص لعملهم، ويتبجح فيعتبر نفسه الحكم عليهم وعلى جهودهم، وبكذبهم ويشتمهم ويسخر منهم، وهذا مع أن مضمونات كتابه، لا يعكس إلا الجهل بما يكتب فيه، وأفكار أذئاب الحضارة الغربية الفاسدة.

وهنا يحق لأي عاقل أن يطرح الأسئلة التالية التي لا تحتاج إلا إلى الفطرة السليمة في الإجابة عليها:

أولاً: من نصدق الآلاف من علماء المسلمين عبر الزمان والمكان، أم المؤلف؟ ليس هناك سوى احتمالان: أن نرجح كفة آلاف العلماء المتخصصين، أو المؤلف، والاحتمال الأخير مستبعد إلا أن نقول أن ما في أمعاء المؤلف ترجح كفته على كل مكوناته كلها، ومنها رأسه وقلبه.

ثانياً: هل الكتاب يندرج في فن صناعة الشتائم والسخريات، ولا سيما الموجهة إلى السنة النبوية والعلوم التي تخدمها وعلماء المسلمين؟ أو يندرج في فن تأليف الأكاذيب والتناقضات ليحارب الإسلام دين رب العالمين الذي يحدد مصير المسلم في الحياة الأبدية؟

ثالثاً: هل المؤلف كان في حالة وعي وهو يقرأ ويكتب عند تأليفه كتابه؟

رابعاً: لو كان المؤلف في حاجة إلى قاض أو شاهد ثقة في قضية له هو المظلوم فيها، هل يعتمد على قاض أو شاهد فكره وأسلوبه يشبه أو يطابق محتويات كتابه؟

المراجع والهوامش:

١ - أصول التفسير في خطوات، موجودة في الإنترنت.

٢ - أصول الحديث في خطوات، موجودة في الإنترنت.

٣ - أصول الفقه في خطوات، موجودة في الإنترنت.



- ٤ - منهج لأبحاث التاريخية في خطوات، موجودة في الإنترنت.
- ٥ - الجوزي، عبد الرزاق، صفة إذلال لثرهات إيلال، مراكش ٢٠١٧م.
- ٦ - موقع الشيخ ابن باز Binbaz.org.sa
- ٧ - موقع الموسوعة الذهبية - الدرر السنية. Dorar.net/hadith/sharh
- ٨ - موقع Khalid.alsabti.com
- ٩ - أبو رية، محمود، أضواء على السنة المحمدية.

صفحات الشئام المستشهد بها موثقة بالصفحات، وما عداها فصفحاتها مثبتة في الجدول المرفق.

تسلسل	صفحة شئمة	تسلسل	صفحة شئمة	تسلسل	صفحة شئمة	تسلسل	صفحة شئمة	تسلسل	صفحة شئمة
٠.١	٢٤	٠.١١	٤٥	٠.٢١	٦١	٣١	٨٠	٤١	١٠٨
٠.٢	٢٩	٠.١٢	٤٦	٠.٢٢	٦٥	٣٢	٨١	٤٢	١٢٨
٠.٣	٣٤	٠.١٣	٤٦	٠.٢٣	٦٧	٣٣	٨١	٤٣	١٣٠
٠.٤	٣٤	٠.١٤	٤٧	٠.٢٤	٦٨	٣٤	٨٢	٤٤	١٣٠
٠.٥	٣٩	٠.١٥	٤٨	٠.٢٥	٧٣	٣٥	٨٥	٤٥	١٤٠
٠.٦	٤١	٠.١٦	٥٢	٠.٢٦	٧٥	٣٦	٩٩	٤٦	١٤٤
٠.٧	٤٥	٠.١٧	٥٢	٠.٢٧	٧٧	٣٧	١٠٠	٤٧	١٤٥
٠.٨	٤١	٠.١٨	٥٤	٠.٢٨	٧٧	٣٨	١٠١	٤٨	١٤٨
٠.٩	٤١	٠.١٩	٦١	٠.٢٩	٧٨	٣٩	١٠٢		
٠.١٠	٤١	٠.٢٠	٦١	٠.٣٠	٨٠	٤٠	١٠٦		

